

بتكليف سام.. وزير الأوقاف يرعى حفل تسليم جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب.. الأربعاء

مسقط - العُمانية

بتكليف سام من حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - يرعى المعمرى وزير الأوقاف والشؤون الدينية في ١٧ ديسمبر الجاري حفل تسليم جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب في دورتها الثانية عشرة ٢٠٢٥.

ونال شرف الفوز بالجائزة في هذه الدورة مؤسسة منتدى أصيلة عن

مجال المؤسسات الثقافية الخاصة (فرع الثقافة)، وعصام محمد سيد درويش عن مجال النحت (فرع الفنون)، وحكمت الصبّاح المعروفة بيمنى العيد عن مجال السيرة الذاتية (فرع الآداب). وسيحصل الفائزون بالجائزة على وسام السلطان قابوس للثقافة والعلوم والفنون والآداب، إضافة إلى مبلغ مالي قدره ١٠٠ ألف ريال عُماني. وسيُعلن معالي الدكتور وزير الأوقاف والشؤون الدينية راعي المناسبة مجالات الجائزة في دورتها الثالثة

د. محمد المعمرى



يُحصل الفائزون على وسام و100 ألف ريال عُماني

عشرة التي ستكون دورة عُمانية يُتاح فيها التنافس للعُمانيين فقط، علمًا بأن الجائزة دورية تُمنح بالتناوب؛ فهي في عام تُخصّص للعُمانيين فقط، وفي العام الذي يليه تكون للعرب عمومًا. يُشار إلى أن مجموع المترشحين الذين استوفوا متطلبات الترشح في الدورة الثانية عشرة بلغ ٤٦٦ مترشحًا، كان منهم ٨٨ مترشحًا لمجال المؤسسات الثقافية الخاصة عن فرع الثقافة، و٩٧ مترشحًا لمجال النحت عن فرع الفنون، و٢٨١ مترشحًا لمجال السيرة الذاتية عن فرع الآداب.

برئاسة سلطنة عُمان.. «الأمم المتحدة للبيئة» تعتمد إعلان «الحلول المستدامة لكوكب قادر على الصمود»

نيروبي - العُمانية

خرجت الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت بالعاصمة الكينية نيروبي برئاسة سعادة الدكتور عبد الله بن علي العمري رئيس هيئة البيئة، رئيس الدورة السابعة، في ختام أعمالها، باعتماد إعلان وزاري طموح يعزز الحلول المستدامة لكوكب قادر على الصمود.

واختتمت الدورة السابعة بقرارات رائدة في مواجهة الأزمات البيئية الثلاث. وركزت على ثلاث محاور رئيسة؛ وهي: تعزيز التعاون بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وترسيخ الارتباط بين الصمود والعدالة، وتجديد الثقة بقدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على

التنفيذ وفق استراتيجيته. وعبر سعادة الدكتور رئيس هيئة البيئة، ورئيس الدورة السابعة في كلمة له عن سعاداته بنجاح أعمال الدورة السابعة وبالعمر الجماعي للوفود المشاركة والمكتب التنفيذي واللجنة الدائمة للممثلين وفريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة طوال أيام الدورة. وأشار سعادته إلى أن رؤية سلطنة عُمان التي حملتها في رئاستها للدورة، تؤمن بأن الإنسان والطبيعة قادران على الازدهار معًا، وأن الاستدامة جسر يربط بين الحكمة والتراث من جهة، والابتكار والمستقبل من جهة أخرى، مؤكّدًا أن المسؤولية لا تنتهي بانتهاء الاجتماعات، بل تبدأ من مرحلة التنفيذ وتحويل القرارات إلى أثر ملموس ينعكس في

مساعدة المفتي العام يُكرّم الفائزين في مسابقة القرآن الكريم بنخل

نخل- خالد بن سالم السياري

أقيم حفل تكريم الفائزين في مسابقة القرآن الكريم وتلاوته، والتي تنظمها اللجنة الإعلامية الثقافية بفريق نسور العروبة الثقافي، بالتعاون مع مدرسة نخل العامة لتعليم القرآن الكريم. ورعى الختام فضيلة الشيخ الدكتور كهلان بن نبهان الخروصي مساعد المفتي العام لسلطنة عُمان، وحضور سعادة محمد بن حمد الصارمي رئيس المراسم السلطانية، وسعادة الشيخ خليفة بن صالح البوسعيدي والي نخل، وشيوخ وأعيان الولاية، وعدد من المدعوين. وقُسمت المسابقة لفرعين: الحفظ والتلاوة، بمعدل ٣ مستويات حسب عمر المتنافسين في كل فرع. وبلغ إجمالي عدد المشاركين ٧٢٢، منهم ٢٥٩ من الذكور، و٤٦٣ من الإناث. وفي مجال الحفظ في المستوى الأول حصل على المركز الأول المهلب بن خلفان المعولي، وفي المستوى الثاني حمد بن سالم الحضرمي، وفي المستوى الثالث هلال بن صالح الكندي، وفي



المستوى الرابع فاز بالمركز الأول مازن بن ناصر الخنجري. أما في المستوى الخامس فقد حقق المركز الأول خالد بن سعيد الريامي. وفي فئة الإناث في المستوى الأول حققت المركز الأول نهروان بنت سالم الرواحية. وفي مجال الحفظ في المستوى الثاني فازت العنود بنت داود الريامية. وفي المستوى الثالث حصلت على المركز الأول زلفى بنت أحمد البحرية. وفي المستوى الرابع فازت رنا محمد السيد. وفي

بدء التسجيل في مراكز تأهيل ذوي الإعاقة الحكومية

مسقط - الرؤية

أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية بدء فترة التسجيل للاتحاق بمراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الحكومية المتمثلة بالمركز الوطني للتوحد، ومركز التأهيل المهني، ومركز التدخل المبكر، ومركز الشلل الدماغي والإعاقات الجسدية، ومركز متلازمة داون، ومراكز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وحدات التأهيل للعام التأهيلي ٢٠٢٦/٢٠٢٧م، وذلك خلال الفترة من ١ ديسمبر ٢٠٢٥م وحتى ٣١ مارس ٢٠٢٦م. وأوضحت الوزارة أن التسجيل يتم عبر منصة تأهيل الإكترونية (taheel.mosd.gov.om)، التي توفر وصولاً سهلاً إلى مختلف الخدمات الإلكترونية، ومنها: طلب الحصول على خدمات تأهيلية، أو حجز مواعيد التقييم، أو تغيير مواعيد الجلسات التأهيلية، أو إيقاف الخدمات



وتخدم المنصة حاليًا ٤٠٢٠ مستفيدًا من مراكز التأهيل الحكومية والأهلية والخاصة، حيث تضم المنصة ٤١ مركزًا حكوميًا، و١١ مركزًا أهليًا، و٧٢ مركزًا خاصًا.

التأهيلية بشكل مؤقت أو دائم للطفل، إلى جانب خدمة نقل الحالات بين المراكز، وتسجيل الأطفال في المراكز طلب الحصول على خدمات تأهيلية، أو حجز مواعيد التقييم، أو تغيير مواعيد الجلسات التأهيلية، أو إيقاف الخدمات

مؤتمر عُمان الدولي للأمراض الجلدية يوصي بالتوسع المنهجي في استخدام العلاجات البيولوجية

مسقط - الرؤية

أوصى مؤتمر عُمان الدولي التاسع للأمراض الجلدية بتشجيع التعاون بين المراكز الأكاديمية والمستشفيات التعليمية لإنتاج أبحاث متعددة ذات قيمة علمية عالية، ومن ضمنها الأكاديمية الأمريكية للأمراض الجلدية، ودعم نشر الأبحاث في المجلات العلمية المحكمة مع التركيز على الابتكار في العلاج والتشخيص. وأوصى المؤتمر كذلك بتوسيع التواصل العلمي مع المؤتمرات والمجالس العلمية؛ بهدف تقليل الفجوات المعرفية حول الخصوصيات التشخيصية والفيولوجية للبشرة الملونة، وأهمية ملاءمة البروتوكولات العلاجية وتشخيص التصبغات، ونتائج العلاجات التجميلية والتثقيف. ودعا المؤتمر إلى إنشاء سجلات وطنية وإقليمية لحالات الأمراض الجلدية والنتائج العلاجية (مثل سجلات الصدفية، الأكزما، سرطان الجلد؛ حيث إن مثل هذه السجلات تسهّل بحثًا ذا مخرجات حقيقية وسريعة لتقييم السلامة طويلة الأمد للعلاجات الحديثة.

وأوصى المؤتمر في نسخته التاسعة بالتوسع المنهجي في استخدام العلاجات البيولوجية، واعتماد بروتوكولات علاجية محدثة للأمراض الجلدية المزمنة وإنشاء برامج متابعة طويلة الأمد للسلامة والفعالية، وتطوير الجراحة الجلدية الدقيقة وتعزيز التدريب في جراحة تقنيات الليزر الجراحي المتقدم واعتماد نماذج تعليمية تطبيقية قائمة على المحاكاة والتدريب الحي، ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشخيص الجلدي واستخدام أنظمة دعم القرار السريري في التشخيص المبكر، ووضع أطر أخلاقية وتنظيمية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. علاوة على ذلك، أوصى المؤتمر باعتماد التقنيات غير الجراحية والتجديدية في طب الجلد التجميلي وتوحيد معايير السلامة في استخدام الحقن الجلدية وتقنيات التجديد، وتدريب



الممارسين على إدارة المضاعفات المحتملة، إلى جانب تعزيز الرعاية متعددة التخصصات في الأمراض الجلدية وتفعيل التعاون مع الطب النفسي، والباطني، والجراحة التجميلية بهدف تحسين جودة حياة المرضى المصابين بالأمراض الجلدية المزمنة. جاء ذلك في ختام أعمال المؤتمر الدولي الذي نظّمته الرابطة العُمانية للأمراض الجلدية ومركز الخويز للأمراض الجلدية بوزارة الصحة بالتعاون مع شركة إنفوبلس عُمان، واستمر على مدى يومين في مسقط. وشارك في المؤتمر نحو ٥٧٠ متخصصًا يُهلون أطباء الأمراض الجلدية، وأطباء وأطباء جراحة التجميل، وأطباء الحساسية والمناعة، وأطباء الأطفال والأسرة، والأطباء العموم، والصيدلة، وطلاب الكليات الطبية، من القطاعين العام والخاص من داخل سلطنة عُمان وخارجها؛ بما يسهم في رفع الكفاءة العلمية للممارسين الصحيين وتطوير المهارات المرتبطة بالتشخيص والعلاج. وتضمن برنامج المؤتمر هذا العام ١٣ جلسة علمية استعرضت نحو ٥٠ ورقة علمية غطت موضوعات متعددة. وشهد المؤتمر في نسخته التاسعة مشاركة الأكاديمية الأمريكية للأمراض الجلدية التي تعد أحد أكبر التجمعات العلمية في طب الأمراض الجلدية، واستعرضت الدكتور

سلطنة عُمان ترتقي بمنظومة الجودة الوطنية وتوسع حضورها الدولي باتفاقيات الاعتراف المتبادل

خمس مشاريع وطنية جديدة شملت السفن العُمانية التقليدية واللبان ومستحضرات التجميل وكفاءة الطاقة لمنتجات الإنارة وعدادات المياه الذكية



ينعكس إيجاباً على ترتيب السلطنة في مؤشر البنية الأساسية للجودة، ويدعم مسيرة التحول المؤسسي والتنمية المستدامة وفقاً لرؤية عُمان ٢٠٤٠. حيث قامت بالانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصلت إلى المركز ٦٠ عالمياً من بين ١٥٥ دولة، وكانت في المركز ١١٧ في الإصدار السابق وفي منطقة الشرق الأوسط، احتلت سلطنة عُمان المرتبة ٦. وتواصل للديرة العامة للمواصفات والمقاييس من خلال فريق تعزيز عضوية سلطنة عمان في المنظمة الدولية للتقييس في متابعة المؤشر والعمل على رفعه من خلال متابعة الوضع الحالي للمؤشرات للربطة بالتقييس وسياسة الجودة بالتعاون مع كافة الاطراف المعنية ومن خلال قنوات التواصل مع منظمة اليونيدو لبناء منظومة جودة فاعلة تسهم في تحسين موقع السلطنة ضمن المؤشرات الدولية. كما تسهم بمبادرات المديرية في تعزيز الأداء المؤسسي، ما

أصدرت أكثر من ١٣٥ ألف شهادة مطابقة إلكترونية خلال العام، إضافة إلى ٧٩ شهادة مطابقة وطنية و٦٨ شهادة "لن يهيمه الأمر"، وأكثر من ١١٦٣ بطاقة كفاءة طاقة للمنتجات الخاضعة للمرحلة الثانية من اللائحة الفنية. وفي مجال الاعتماد فقد تم إطلاق شعار مركز الاعتماد العُماني إعلامياً حيث قام مركز الاعتماد العُماني بالديرة باعتماد خمسة مختبرات فحص جديدة، وتم تسجيل وتجديد أكثر من ١٠٩ مختبرات فحص ومعايرة. وارتفع عدد جهات تقييم المطابقة المسجلة بنسبة ٦٪ حتى أكتوبر ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق، كما تم ترخيص ١٧٣ جهة تقييم مطابقة خلال عام واحد.

سبعة برامج متخصصة

وفي جانب بناء القدرات، نفذت الوزارة سبعة برامج متخصصة بالتعاون مع مركز الاعتماد الخليجي ضمن مشروع إنشاء مركز الاعتماد العُماني، حيث تم تدريب أكثر من ٢٥٠ متدرجاً في مجالات التسجيل والاعتماد والفحص والمعايرة خلال العامين الماضيين، مما يعزز كفاءة الكوادر الوطنية ويدعم جاهزية السوق بالإضافة إلى تنفيذ أكثر من (١٥) برنامج تدريبي في إشراك عدد من الجهات الحكومية والخاصة ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن جانب تنمية وصقل مهارات رواد الأعمال سيتم تدشين خدمة الدمج السريع بمختبرات المعادن الثمينة ودمج المشغولات التابع للمديرية العامة للمواصفات والمقاييس من خلال إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إطلاق برنامج لرواد الأعمال في مجالات التصنيع والاستيراد (الفئة الأولى) و في مجالات تقييم المطابقة، والجهات المانحة للشهادات و جهات التفتيش و فتح مجالات الفرص الاستثمارية لرواد الأعمال في مجالات توريد الأجهزة والعدات الخيرية وخدمات الصيانة.

تدشين معيار مهم في مجالات التكنولوجيا

كما واصل المركز الوطني للقياس والمعايرة دوره في التحقق والمعايرة، حيث تم تدشين أحد أهم المعايير في مجالات التكنولوجيا وهو المعيار الوطني لقسم الكتلة، ونفذ أعمال تحقق شملت ١١٢١ مبخة وقود للتأكد من مطابقتها للمواصفات والمقاييس عن طريق المختبر للتقلل للتحقق من مضخات الوقود في سلطنة عمان. كما قام المركز بمعايرة ٩٥٥ جهازاً وأداة قياس خلال عام ٢٠٢٥، إلى جانب معايرة أجهزة في وحدات الكتلة والأبعاد والحرارة والحجوم، وإعداد مواصفات للعدادات الكهربائية الذكية وأنظمة المياه الذكية.

خدمات إلكترونية جديدة

وفي سياق التحول الرقمي، أطلقت المديرية خمس خدمات إلكترونية جديدة عبر البوابة الحكومية الموحدة، وأعدت هندسة خدمات المطابقة، وأعدت خطة دمج نظام إصدار بطاقات كفاءة الطاقة في منصة "حزم" وقد تراوحت نسب إنجاز المبادرات ٨٥-٩٥٪، بينما حققت مبادرات التجار العُماني للمواصفات، وعلامة الجودة العُمانيّة و تنظيم الرقابة على المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة في أسواق سلطنة عمان نسبة إنجاز بلغت ١٠٠٪.

مراكز متقدمة

وفي سياق البنية الأساسية للجودة كأحد الارتكازات الرئيسية لضمان

مركز الاعتماد العُماني يستعد للحصول على الاعتراف الدولي واعتماد خمسة مختبرات فحص وإطلاق خمس خدمات رقمية متقدمة في مجال المواصفات

100% نسبة إنجاز مبادرات التجار العُماني للمواصفات "علامة الجودة العُمانيّة" و"تنظيم الرقابة على المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة" في أسواق سلطنة عمان وأداء المبادرات 95%

196 مواصفة أعدتها سلطنة عُمان ضمن خطة العام الجاري 2025م



عماد بن خميس الشيكلي



في اللجان الفنية الخليجية إلى ١٧٢ عضواً.

تبسيط الإجراءات للمستوردين والمصنعين

أما في مجال المطابقة، فقد واصلت الدائرة جهودها لتبسيط الإجراءات أمام المستوردين والمصنعين، حيث

التشييد والبناء: المواصفة القياسية للأنايب الخرسانية المثقبة، والدليل القياسي للفحص البتروغرافي لركام الخرسانة، ومنتجات العزل الحراري - ألواح العزل الفراغي VIPs - المواصفات، والمواصفات القياسية لبلاط الأرضيات الخرساني، كما ارتفع عدد ممثلي سلطنة عمان

تواصل سلطنة عُمان، ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والمديرية العامة للمواصفات والمقاييس، جهودها في تطوير منظومة المواصفات والمقاييس بما ينسجم مع مستهدفات الخطة الخمسية العاشرة ورؤية عُمان ٢٠٤٠، وبما يعزز البنية الأساسية للجودة ويرفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي. ويتضمن المشروع حزمة من المبادرات للتكاملة تشمل تنظيم الرقابة على المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة في أسواق سلطنة عمان، تطوير المنظومة المطابقة، الشراكة الفاعلة للمواصفات في تعزيز القطاعات التنموية (التجار العُماني للمواصفات)، تعزيز الإمكانات الفنية للتكنولوجيا، إنشاء مركز الاعتماد العُماني، تطوير علامة الجودة العُمانيّة إلى جانب إعداد استراتيجية التقييس والجودة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) وتطبيق نظام إدارة الجودة ISO ٩٠٠١.

توقيع مذكرات تفاهم

وأكد عماد بن خميس الشيكلي، مدير عام المواصفات والمقاييس، أن العام الجاري ٢٠٢٥ شهد تحقيق إنجازات بارزة ضمن مستهدفات المسار الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨، حيث وقعت سلطنة عمان مذكرات تفاهم مع كل من البحرين والهند وبيلاروسيا وتونس لتعزيز الاعتراف المتبادل في مجالات المعادن الثمينة ومنظومة المطابقة. كما كتفت سلطنة عمان حضورها في منظمات التقييس الدولية، بما في ذلك المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، والمنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية (OIML)، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، بما يسهم في تعزيز اندماجها الفاعل في منظومة الجودة العالمية.

مشاريع وطنية جديدة

وفي مجال تطوير المواصفات، أعدت المديرية خمسة مشاريع وطنية جديدة شملت السفن العُمانية التقليدية، ومنتجات اللبان، ومستحضرات التجميل، وكفاءة الطاقة لمنتجات الإنارة، وعدادات المياه الذكية. كما تم اعتماد تسع مواصفات قياسية جديدة ضمن خطة عام ٢٠٢٥، إلى جانب اعتماد ١٠٩ مواصفات قياسية خليجية موحدة، من بينها ١٩٦ مواصفة أعدتها سلطنة عُمان ضمن نفس الخطة أهمها في مجال الابتكار: إدارة الابتكار أدوات وطرق قياسات عمليات الابتكار - الإرشادات والاقتصاد الدائري - قياس وتقييم أداء الدائرية، وفي مجال الذكاء الاصطناعي: تقنية المعلومات - الذكاء الاصطناعي - نظام الإدارة وتقنية المعلومات - الذكاء الاصطناعي - إرشادات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وفي قطاع الكهرباء: المبادئ التوجيهية الفنية لإنشاء محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة - الجزء الثالث: مبادئ ومتطلبات التصميم، ومراقبة الحالة والتشخيصات لمحولات القدرة، وفي مجال لعب الأطفال: المواصفة القياسية لحاملات الأطفال المثبتة على مقدمة الدراجة الهوائية (٢٧-٢٧ كجم) وفي مجال النفط والغاز: الدليل الخليجي للمواصفات الجازولين الخالي من الرصاص، وفي مجالات الكيمياء: نظام التصنيف القياسي للمنتجات اللطاطية في تطبيقات السيارات، ودليل قياسي لتقنيات فصل وتحديد الملوثات في البلاستيك المعاد تدويره، وفي قطاع

تخريج 406 طلاب ضمن الفوج الأول من الدفعة الـ 21 في جامعة ظفار وسط استعراض للإنجازات الأكاديمية



صلاة- الرؤية

احتفلت جامعة ظفار بتخريج الفوج الأول من الدفعة الحادية والعشرين من طلبة كلية الآداب والعلوم التطبيقية على مستوى المرحلة الجامعية الأولى البكالوريوس والدبلوم، والبالغ عددهم ٤٠٦ خريجين وخريجات، في حفل أقيم بالحرم الجامعي تحت رعاية معالي الدكتور سعود بن حمود الحبسي وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه.

وبلغ عدد الخريجين على مستوى البكالوريوس ٣٣٢ خريجاً وخريجة، وبلغ عدد الخريجين على مستوى الدبلوم ٨٣ خريجاً وخريجة، وبلغ إجمالي البرامج ١٨ برنامجاً ما بين البكالوريوس والدبلوم. وأعرب مجلس أمناء جامعة ظفار عن فخره بتخريج دفعة جديدة من شباب الوطن، معتبراً أن هذا الحدث يجسد الدور الممتنام للجامعة ومكانتها الراسخة ضمن مؤسسات التعليم العالي في محافظة ظفار. وأوضح مجلس الأمناء أن تخريج هذه النخبة الواعدة من الطلبة هو ثمرة مسيرة أكاديمية متطورة تسعى الجامعة من خلالها إلى دعم مسار التنمية الوطنية وتعزيز الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة، بما يتوافق مع رؤية «عمان ٢٠٤٠».



وفي كلمته، أكد الأستاذ الدكتور عامر بن علي الرواس، رئيس جامعة ظفار، أن الاحتفال لا يمثل نهاية رحلة أكاديمية فحسب، بل هو تنويع لمسار إنساني مليء بالاجتهاد وبناء الوعي والمعرفة، مشيراً إلى أن الجامعة تحتفل هذا العام بتخريج ١٣٣٢ خريجاً وخريجة من مختلف البرامج، بينهم ٢٧١ من الدراسات العليا، وذلك على مدى ٣ أيام تجسيدا لاتساع مخرجات الجامعة وتنوعها. واستعرض رئيس الجامعة أبرز إنجازات العام الأكاديمي، ومنها استقبال أول دفعة في برنامج الدكتور في الطب (MD) وبرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون، إلى جانب اعتماد



أفضل ٢٪ من العلماء في العالم، وأن الجامعة حققت تقدماً عالمياً ملحوظاً، بدخولها لأول مرة تصنيف QS العالمي ٢٠٢٦ ضمن الفئة ٨٥١ - ٩٠٠ في الفئة (٦٠١ - ٨٠٠)، وتقدمها عربياً للمركز ٧٥، إضافة إلى دخولها تصنيف التايمز ٢٠٢٥ ضمن الفئة ٦٠١ - ٨٠٠ عالمياً و٤٣ عربياً وتقدمها في تصنيف تأثير الجامعات. وألقيت أروى بنت أحمد بن سعيد الحميدية بكالوريوس آداب في اللغة الإنجليزية، كلمة الخريجين، لافتة إلى الدور الذي لعبته الأثر في دعمهم، مضافة: «يظل يوم التخرج لحظة استثنائية تختلط فيها الدهشة بالفخر،

أكثر، وتعلمت كيف أعبر عنها بثقة.. كل ركن في الكلية يحمل ذكرى؛ القاعة التي قدمت فيها أول عرض، المختبر الذي أمضيت فيه ساعات طويلة، والأصدقاء الذين صاروا جزءاً من عائلتي. يوم التخرج لم يكن نهاية، بل لحظة إعلان بأن أحلامي أصبحت أقرب.

ولولا دعم أسرتي لما وقفت هنا اليوم.» وذكر أحد الخريجين: «تخرجت اليوم وأنا أحمل معي الكثير من الدروس، ليس فقط من الكتب، بل من التجربة نفسها، وفي كلية الآداب والعلوم التطبيقية تعلمت أن المثابرة تُصنع خطوة بخطوة، وأن الإبداع يحتاج إلى بيئة محفزة، وهذا ما وفرته لنا الجامعة. أتذكر الأيام التي كنت أعود فيها مرهقاً، فتستقبلني أسرتي بكلمة تشجيع تجعل كل شيء أسهل.»

بينما قالت إحدى الخريجات: «ما زلت أرى نفسي يومي الأول في الجامعة، مترددة وخائفة من المجهول، ولكن في هذه الكلية، وجدت أساتذة يؤمنون بقدراتي، وزملاء شاركوني كل لحظات الفرح والضحك. تعلمت أن العلم ليس مجرد درجات، بل رحلة اكتشاف ووعي. وما أنا اليوم أنخرج وكل خطوة قطعناها تحمل بصمة أسرتي التي كانت سندي، وجامعتي التي منحتني منصة لأبني شخصيتي.»

استعراض مسيرة الفقيه سليمان بن علي الكندي في ندوة بنخل



الشيخ عبد الله بن راشد السبياني نائب رئيس المحكمة العليا سابقاً وعضو سابق بمجلس الدولة، والدكتور عبد الرحمن طعمة بحسن أستاذ اللسانيات الحديثة المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس، والدكتور خالد بن سليمان الكندي أستاذ مشارك ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة السلطان قابوس، والدكتور أفلح بن أحمد بن سليمان الكندي أستاذ مساعد في مناهج وطرائق التدريس بجامعة نزوى، وترأس الجلسة الدكتور محمود السليمي. وسلطت الجلسة الضوء على مراحل النشأة والتكوين لدى الشيخ القاضي سليمان بن علي الكندي، من خلال استعراض بيئته العلمية الأولى والأساتذة والمشايخ الذين تلقى العلم عنهم، والملاحم التربوية التي أسهمت في بناء شخصيته المعرفية، وحضوره فقهياً وقاضياً، وإبراز مكانته العلمية ومنهجه في فهم النصوص واستنباط الأحكام، وكيفية تعامله مع القضايا والمنهجية التي يستند عليها في إصدار الأحكام.

من المخاطبات التي دارت بينه وبين عدد من العلماء والقضاة من مختلف ولايات سلطنة عمان، والردود الشعرية المنظمة ومن بينها جواب شعري للشيخ سليمان موجه للقاضي الشيخ موسى بن علي الكندي، كما تم تقديم ملخص للأبحاث التي كتبت في شخصية الندوة، وعرض فيلم وثائقي حول سيرة الشيخ الكندي وأوبريت إنشادي بمشاركة عدد من المنشدين. وخلال الحفل، قدم الشيخ هلال بن علي الكندي كلمة الأسرة، كما قدم الدكتور ناصر الحسني كلمة الجمعية العمانية للكتاب والأدباء الذي تطرق فيها إلى جهود الجمعية في تنظيم العديد من الندوات، إيماناً منها بأهمية إقامة مثل هذه الشخصيات المؤثرة في مجتمعاتها والتي تركت أثراً بالغاً فيها. وألقى الدكتور محمود بن مبارك السليمي قصيدة للشاعر الشيخ محمد بن عبدالله الخليلي، تناولت السمات العلمية والأدبية للشيخ القاضي وسيرته الحسنة. وشهدت الفعالية تقديم عدد من أوراق العمل من قبل الباحثين المشاركين، فقد شارك في الجلسة العلمية الأولى كل من فضيلة

نظمت الجمعية العمانية للكتاب والأدباء ندوة علمية بعنوان «إرث سليمان» بالتعاون مع أسرة الشيخ سليمان بن علي الكندي، وبرعاية معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني، وبحضور أصحاب المعالي والسعادة والمكرمين وشيوخ وأعيان الولاية وعدد من المهتمين، حيث أقيمت الندوة بقلعة بنخل. وتناولت الندوة شخصية الشيخ القاضي الفقيه سليمان بن علي الكندي وهو من علماء ولاية بنخل، وضمت جلستين علميتين وعدداً من أوراق العمل، بمشاركة عدد كبير من قبل الباحثين والكتاب وطلبة العلم والمهتمين بالعلوم الشرعية وعدد من الشيوخ والأعيان. وفي بداية الندوة، قام معالي راعي المناسبة بافتتاح المعرض المصاحب للوثائق والمقتنيات والموروث العلمي الخاصة بإرث سليمان، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع هيئة الوثائق والمحفوظات، إذ احتوى المعرض على عدد

«جامعة التقنية» تعزز وعي الطلبة بأولويات «عمان 2040»



مسقط- الرؤية

أطلق مكتب متابعة تنفيذ رؤية «عمان ٢٠٤٠» بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية، وبالتعاون مع ممثلي مكتب الرؤية في الفروع في مختلف المحافظات، حملة توعوية موسعة تستهدف طلبة الجامعة في جميع المراحل والتخصصات، بهدف تعزيز وعي الطلبة بمحاور الرؤية وأولوياتها الوطنية، وتعميق فهمهم للفرص والتحديات المستقبلية التي تتيجها على المستويين الأكاديمي والمهني، بما يساهم في إعداد جيل واع ومؤهل قادر على التعامل مع متطلبات المرحلة المقبلة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار حرص المكتب على تكثيف البرامج التوعوية التي تُعرف الطلبة بالتوجهات الاستراتيجية للرؤية، الهادفة إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة والابتكار والتقنية، كما تسعى الحملة إلى دعم الطلبة في اختيار مساراتهم التعليمية والمهنية بوعي أكبر، وربطها بمتطلبات سوق العمل الذي يشهد تحولات متسارعة تستدعي مهارات نوعية جديدة. وأكدت شايعة بنت مطر المعمرية، مديرة مكتب متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ بالجامعة، أن هذه الحملة تأتي ضمن سلسلة من المبادرات المستمرة التي ينفذها المكتب لرفع مستوى تفاعل الطلبة مع الرؤية وتعزيز مشاركتهم في فهم الاتجاهات المستقبلية التي تعمل السلطنة على تحقيقها. وقالت: «إن الطلبة يمثلون قاعدة أساسية في البناء الوطني، ومن المهم

تزويدهم بالمعرفة الدقيقة حول الرؤية، وإبراز إسهامات محاورها في تمكينهم علمياً ومهنيًا، وتعزيز قدرتهم على الابتكار وريادة الأعمال.» وأوضح أن رؤية «عمان ٢٠٤٠» تركز على الارتقاء بجودة التعليم وربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل، إضافة إلى دعم التحول الرقمي وبناء قدرات بشرية قادرة على مواكبة التطور العالمي، مؤكدة أن الطلبة يُعدّون عنصراً رئيسياً في تحقيق مستهدفات الرؤية، من خلال دورهم الحيوي في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية. وتشهد فروع الجامعة خلال فترة تنفيذ الحملة تنظيم مجموعة متنوعة من الأنشطة، تشمل حلقات تعريفية ومحاضرات تفاعلية، وجلسات نقاشية بين الطلبة وأعضاء فرق المكتب، وعروضاً لمشاريع وطنية مرتبطة بمحاور الرؤية، وتعريفاً تفصيلياً بالأولويات

الوطنية في الابتكار الرقمي، والتنمية البشرية وتنويع الاقتصاد وتحسين جودة الحياة. وتهدف هذه الأنشطة إلى الإجابة عن تساؤلات الطلبة وتوضيح الجوانب المرتبطة بالتحويلات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية التي تطرحها الرؤية. ويولي القاهمون على الحملة اهتماماً كبيراً بتفعيل دور الطلبة في الحوار الوطني حول مستقبل السلطنة، عبر تشجيعهم على تقديم أفكارهم ومقترحاتهم لتحسين جودة التعليم وتطوير المهارات وتعزيز كفاءة الخدمات. وتؤكد جامعة التقنية والعلوم التطبيقية حرصها على توفير بيئة تعليمية محفزة تدعم مبادرات التوعية بالرؤية، وعلى إدماج مفاهيمها في البرامج الأكاديمية والأنشطة الطلابية، بما يضمن أن يكون الطلبة أكثر وعياً بفرص المستقبل وأكثر استعداداً للتحديات القادمة.

بنخل- خالد بن سالم السبياني

بعد تفجّر أزمة العاملين السابقين لدى إحدى شركات الاتصالات

«شبح التسريح» يُخيم على سوق العمل.. ودعوات مجتمعية لوضع حلول جذرية

الرؤية - ريم الحامدية

تسارعت وتيرة تطورات قضية العاملين السابقين لدى الشركة العُمانية القطرية للاتصالات «أوريدو»؛ حيث أصدرت وزارة العمل بيانًا كشفت فيه رسميًا لأول مرة- أن شركة «أوريدو» قدّمت عروضًا للعاملين لديها لتقديم استقالاتهم مقابل منحهم أجرًا شاملًا عن ٢٤ شهرًا، وقد وافق ١١٤ عاملًا على العرض المقدّم، بينما رفض ١١ عاملًا العرض، وهم يمثلون نحو ٩٪ من العدد الإجمالي.

وأكدت وزارة العمل أنها وجّهت استدعاءً لإدارة المنشأة والنقابة العمالية بها والاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، للحضور إلى الوزارة للتفاوض وإيجاد حل توافقي بشأن الموضوع.

وتفجّرت نقاشات واسعة على منصات التواصل الاجتماعي خلال الأيام القليلة الماضية، بعدما تواترت أنباء عن «تسريح أعداد كبيرة» من العاملين لدى الشركة؛ الأمر الذي أعاد أزمة التسريح إلى الواجهة، في ظل ما يواجهه سوق العمل من تحديات وزيادة في أعداد الباحثين عن عمل، وسط دعوات مجتمعية لاقتلاع الأزمة من جذورها، مقترحين دعم الشركات المتعثّرة لضمان استمراريّتها وعدم فقدان المواطنين لمصدر رزقهم.

«الرؤية» سعت للوقوف على تفاصيل القضية، واستعرضتها مع الدكتور أحمد بن سعيد الجهوري، الخبير القانوني والرئيس التنفيذي لشركة الدكتور أحمد بن سعيد الجهوري وشريكه للمحاماة والاستشارات القانونية، الذي أكد أن تسريح ١٢٥ موظفًا دفعةً واحدة لا يتوافق، من حيث المبدأ، مع أحكام قانون العمل العُماني، مؤكّدًا أن المُشرّع وضع ضوابط دقيقة تحكم مشروعية إنهاء عقود العمل، وأن أي خروج عنها يُعدّ فصلًا تعسفيًا يستوجب المساءلة القانونية. وأوضح أن المادة (١٢) من قانون العمل اعتبرت إنهاء عقد العمل فصلًا تعسفيًا إذا كان مبنياً على أسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو المركز الاجتماعي أو الإعاقة أو الحمل أو الولادة أو الرضاعة بالنسبة للمرأة العاملة، أو بسبب انتهاء العامل إلى نقابة عمالية أو مشاركته في أنشطتها المشروعة أو تمثيله النقابي، أو نتيجة تقديمه شكوى أو بلاغًا أو دعوى ضد صاحب العمل ما لم تكن كيدية، أو إذا كان الإنهاء لأسباب تأديبية دون مراعاة أحكام القانون أو أنظمة العمل أو لأخطاء الجرائم المعمول بها، أو بسبب تغيب العامل نتيجة حجزه أو حبسه لدى السلطات المختصة وانقضاء مدة الحجز أو الحبس دون إحالته إلى المحكمة المختصة أو صدور حكم ببراءته.

الفصل دون إخطار

وأضاف الخبير القانوني أن قانون العمل أجاز، بموجب المادة (٤٠)، فصل العامل دون سبق إخطار وبدون مكافأة نهاية الخدمة في حالات محددة على سبيل العصر، من بينها: انتحال العامل شخصية غير صحيحة أو لجوؤه إلى التزوير للحصول على العمل، أو ارتكابه خطأ ترتب عليه ضرر مادي جسيم لصاحب العمل شريطة إبلاغ الجهة المختصة خلال ٣٠ يوم عمل من تاريخ العلم بالواقعة، أو مخالفته تعليمات السلامة رغم إنذاره كتابيًا بما يلحق ضررًا جسيمًا بمكان العمل أو العمال، أو تغيبه دون عذر مقبول أكثر من ٧ أيام متصلة أو ١٠ أيام منفصلة خلال العام الواحد وفق الضوابط المحددة، أو إفشائه أسرار المنشأة، أو صدور حكم نهائي ضده في جنابة أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو وجوده أثناء ساعات العمل في حالة سُكر أو تحت تأثير مادة مخدرة أو مؤثر عقلي، أو اعتدائه أثناء العمل أو بسببه على صاحب العمل أو من يمثله أو أحد الرؤساء أو العمال بما نتج عنه مرض أو تعطيل عن العمل، أو إخلاله إخلالًا جسيمًا بالتزامه بأداء



صورة تعبيرية مُولّدة بالذكاء الاصطناعي



يونس المنذري



د.أحمد الجهوري

العمل المتفق عليه. وبينَ الجهوري أن المادة (٤٣) من قانون العمل أجازت، مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤٠)، لصاحب العمل إنهاء عقد العمل بعد إخطار العامل في حالات محددة، من بينها بلوغ العامل سن كبار السن الموجب لاستحقاق معاش تقاعدي وفق قانون الحماية الاجتماعية، أو إنهاء خدمة العامل غير العُماني تطبيقًا لخطة التعمين شريطة تعيين عامل عُماني بديل في المهنة ذاتها، أو إخفاق العامل في بلوغ المستوى المطلوب من الكفاءة بعد منحه مهلة لا تقل عن ستة أشهر مع مراعاة تعيين بديل عُماني إذا كان العامل المنهى عقده عُمانيًا، أو في حال إغلاق المنشأة كليًا أو جزئيًا أو إفلاسها أو تقليص حجم نشاطها أو استبدال نظام الإنتاج بما

يس حجم العمالة، مع وجوب عدم إنهاء عقد العامل العُماني الذي يتمتع بالكفاءة والخبرة ذاتها مقارنة بالعامل غير العُماني، أو عند توفر السبب الاقتصادي، على أن يلتزم صاحب العمل بإخطار وزارة العمل قبل ثلاثة أشهر من تاريخ الإنهاء. كما نصت المادة (٤٤) على عدم جواز تقليص عدد العمال بسبب اقتصادي إلا بعد موافقة اللجنة المختصة، وبالقدر اللازم فقط للمحافظة على استمرارية عمل المنشأة وتجنب مخاطر الإفلاس.

حقوق المُسرّحين

وفيما يتعلق بحقوق الموظفين المُسرّحين، أكد الجهوري أن قانون العمل كفّل حماية واضحة للعامل؛ إذ نصت المادة (١١) على أنه إذا ثبت للمحكمة المختصة أن الفصل كان تعسفيًا أو مخالفًا للقانون، وجب الحكم إما بإعادة العامل إلى عمله أو بإلزام صاحب العمل بدفع تعويض لا يقل عن أجر ٣ أشهر ولا يزيد على ١٢ شهرًا يُحسب على أساس آخر أجر شامل كان يتقاضاه العامل، وذلك

العمالية الجماعية. كما أوضح أن المواد (١٣٧) و(١٣٨) من قانون العمل منحت موظفي وزارة العمل المختصين صفة الضبطية القضائية، وأجازت لهم دخول أماكن العمل وفحص السجلات والدفاتر للتحقق من الالتزام بأحكام القانون، مع إلزام أصحاب العمل بتقديم البيانات الصحيحة والتسهيلات اللازمة، وحظر أي تعطيل أو عرقلة لعملهم، مؤكّدًا أن أي تقصير أو إخلال من الشركات الكبرى، بما في ذلك شركات الاتصالات، بهذه الالتزامات، يضعها تحت طائلة المساءلة القانونية والرقابية.

مسؤولية الجهة التنفيذية

من جهته، قال سعادة يونس بن علي المنذري، رئيس لجنة الشباب والموارد البشرية بمجلس الشورى، إن قانون العمل الصادر مؤخرًا تضمّن عددًا من المواد التي تستوجب الوقوف عندها بعناية، ولا سيما تلك المرتبطة بموضوع التسريح وإنهاء الخدمات، مؤكّدًا أن الدور في هذه المرحلة يقع على عاتق الجهات التنفيذية في متابعة تطبيق هذه المواد، وتتبع حالات التسريح التي ترد إلى الساحة، بما في ذلك ما أثير مؤخرًا حول قيام إحدى شركات الاتصالات على إنهاء خدمات مجموعة من الشباب العُمانيين العاملين لديها، ومعالجة هذا الوضع وفق ما نص عليه القانون القائم.

وأوضح سعادته أنه لا يعتقد بوجود فجوات جوهرية في قانون العمل ذاته، بقدر ما تكمن الإشكالية في متابعة الشركات، والتحقق من أسباب التسريح، ومعرفة مدى مشروعيته، وما إذا كان يستند إلى مبررات حقيقية، مشيرًا إلى أن هذا الدور منوط بالجهات التنفيذية، بدءًا من وزارة العمل، فضلًا عن الدور الذي يقوم به القضاء فيما يتعلق بالأحكام الصادرة في مثل هذه القضايا. وفيما يخص توقيت حالات التسريح، أشار سعادته إلى أنه لا يرى أن للتوقيت سببًا بعينه، مؤكّدًا أن هذه الواقعة ليست الأولى من نوعها؛ إذ سبق أن شهدت الساحة حالات تسريح في شركات أخرى خلال فترات غير بعيدة، لافتًا إلى أن هذا الأمر مزعج ومقلق لجميع الأطراف، سواء للمسرّحين أنفسهم، أو لأسرهم، أو للمتابعين للشأن العام، أو حتى للجهات المعنية. وشدّد المنذري على أهمية مراقبة هذه الظاهرة بصورة أوسع، والوقوف على مكان الخلل التي تدفع بعض الشركات إلى اللجوء

للتسريح؛ سواء كانت أسبابًا مالية أو ناتجة عن خسائر في جوانب محددة، مؤكّدًا ضرورة التحقق من هذه المبررات بشكل دقيق. كما رأى أن للحكومة دورًا مهمًا في التعامل مع مثل هذه الحالات، من خلال تقديم الدعم المؤقت لبعض الشركات المتعثّرة، إن ثبت حاجتها إليه، بما يساهم في تجنبها خيار التسريح إلى أن تتحسن أوضاعها، مؤكّدًا أن حضور الحكومة في هذا الجانب أمر بالغ الأهمية.

وبينَ سعادته أن مجلس الشورى ليس جهة تنفيذية، وأن دوره ينحصر في الجانب التشريعي والرقابي، ولا يمتد إلى اتخاذ قرارات تنفيذية مباشرة في مثل هذه القضايا، موضّحًا أنه على مستوى اللجنة، تم التواصل معه من قبل أحد المُسرّحين المشمولين بقرار التسريح؛ حيث تم توجيههم إلى رفع رسالة رسمية إلى المجلس، مؤكّدًا أنه فور وصول الموضوع، ستقوم اللجنة بدورها من خلال الاجتماع مع المُسرّحين، والاطلاع على تفاصيل القرار، والجلوس مع الجهات المعنية، ورفع تقرير متكامل إلى مكتب المجلس، ليُحال لاحقًا إلى مجلس الوزراء، وذلك وفق ما نص عليه قانون مجلس عُمان.

وأضاف رئيس لجنة الشباب والموارد البشرية بمجلس الشورى أن المجلس، وعند ورود مثل هذه الملفات، يقوم عادةً باستدعاء جميع الجهات ذات الصلة؛ بما في ذلك المواطنين المتأثرين من التسريح، والشركات التي أقدمت على هذه الخطوة، وكذلك الجهات المختصة بمتابعة ملف التسريح، مؤكّدًا أن المجلس يستند في نقاشاته إلى المواد القانونية الواردة في قانون العمل العُماني، والتي تكون حاضرة عند مناقشة مدى قانونية هذه الإجراءات. كما أشار إلى الدور المهم الذي ينبغي أن يضطلع به اتحاد عمال السلطنة في مثل هذه القضايا، وإبداء موقفه حيالها.

وأوضح سعادته أن قضية تسريح العُمانيين ليست وليدة اليوم؛ بل تعود إلى ما قبل عام ٢٠١٤، إلا أنها بدأت بالظهور بشكل أوضح منذ ذلك العام فصاعدًا، مشيرًا إلى أن المجلس سبق أن قدّم تقريرًا متكاملًا حول هذه الظاهرة في عام ٢٠١٩، وكان من بين الحلول التي طُرحت آنذاك نظام الأمان الوظيفي، والذي تم اعتماده والحمد لله، إلا أن ظاهرة التسريح لا تزال تمثل إشكالية تؤرق الجميع.

مُخاطبات عديدة

وأكد أن مجلس الشورى لم يتوقف عن مخاطبة الجهات المعنية من أجل إيجاد حلول تحد من هذه الظاهرة، لا سيما في الحالات التي تشهد تسريح أعداد كبيرة من الموظفين، تتجاوز في بعض الأحيان ٢٠٠ موظف من شركة واحدة؛ بل وصلت في بعض الحالات إلى ٣٠٠ أو ٤٠٠ موظف أو أكثر، معتبرًا أن هذا النوع من التسريح له أثر بالغ على المجتمع، لما يترتب عليه من تبعات اجتماعية واقتصادية تمس أسرًا كثيرة تعتمد في معيشتها على دخل هؤلاء الموظفين.

وأشار إلى أن المجلس يتابع حتى اليوم العديد من الحالات لمواطنين تم تسريحهم ولا يزالون دون عمل، معربًا عن رفضه لأن يصبح التسريح أمرًا معتادًا في المجتمع، أو أن يصل الوضع إلى مرحلة لا يجد فيها المواطن العُماني وظيفة مناسبة في وطنه. وشدّد على أن هذه الظاهرة تتطلب تضافر جهود جميع الجهات لإيجاد حلول عملية ومستدامة.

وفي هذا السياق، دعا المنذري إلى تطوير نظام الأمان الوظيفي بحيث لا يكون محدودًا بفترة زمنية قصيرة، وإمّا يستمر إلى أن تتوافر وظيفة مناسبة للمسرّح، مؤكّدًا أنه في حال ثبت أن بعض الشركات تلجأ إلى التسريح لأسباب مالية حقيقية ومؤثرة، فمن الأجدي أن تتدخل الحكومة لدعم هذه الشركات، وإيجاد حلول تضمن بقاء المواطنين في وظائفهم، وتحقيق الاستقرار الوظيفي المنشود.



الجهوري:

القانون يسمح

بإنهاء عقد

العمل وفق

شروط..

والفصل يكون

تعسفيًا في

حالات مُعينة

رئيس «شباب

الشورى»:

المجلس لم

يتوقف عن

مخاطبة الجهات

المعنية للحد

من ظاهرة

«التسريح»

تسريح العاملين

العُمانيين

يُسفر عن

تبعات اجتماعية

واقتصادية

تمس العديد

من الأسر

«الشورى»

يؤكد متابعة

العديد

من حالات

التسريح..

والحل يكمن

في تضافر

الجهود

مقترحات بعدم

تحديد فترة

الحصول على

«منفعة الأمان

الوظيفي»

على الحكومة

دعم الشركات

التي تعاني

من ضغوط

مالية حقيقية

لضمان

استقرار العامل



mahaluraيمي@gmail.com

محمد بن علي بن حمد العريمي

«الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند» تُعيد رسم ملامح الاقتصاد العُماني

المغتربات العالمية. وإذا ما توفرت الإرادة، وتكاملت الجهود بين القطاعين العام والخاص، وتم الاستثمار في البنية التحتية والموارد البشرية، فإن السلطنة ستكون أمام مرحلة جديدة من النمو النوعي، مرحلة يُعاد فيها تشكيل اقتصادها بصورة أقوى وأكثر إشراقًا. وتعكس طموحاتها الحقيقية في أن تكون مركزًا إقليميًّا للتجارة والصناعة في المستقبل القريب.

وفي ضوء هذه المعطيات المتداخلة، ومع ما تحمله المؤشرات الاقتصادية من دلالات واضحة على اقتراب مرحلة جديدة في العلاقات العُمانية الهيدية، تبدو السلطنة أمام منعطٍ تاريخيٍّ يُمكن أن يغيّر مسار اقتصادها خلال العقد المقبل. فكل الأرقام، وكل التوجهات، وكل السيناريوهات المستقبلية تشير إلى أن تفعيل الاتفاقية لن يكون مجرد حدث اقتصادي عابر؛ بل نقطة انطلاق نحو دورة نموٍ أكثر نضجًا وجرأةً وتنوعًا. ومن المتوقع، إذا ما سارت الأمور وفق الإيقاع الذي ترسمه اليوم المعطيات، أن تتضاعف التجارة الثنائية خلال سنوات قليلة، وأن تتجاوز حاجز ٢٠ مليار دولار في منتصف العقد المقبل، وربما تقترب من ٣٠ مليار دولار خلال عشر سنوات، في حال استفادت السلطنة إلى أقصى حد من مزاياء الموضوع الجغرافي والتكامل الصناعي مع الهند.

ولا تقف التوقعات عند حدود التجارة وحدها؛ بل تمتد إلى الصناعات التحويلية التي يُرجَّح أن تشهد توسعًا ملحوظًا، خاصة تلك المعتمدة على المعادن والبتروكيماويات والمواد البنايية، إلى جانب فرص متنامية في الصناعات الخضراء والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الصناعية. ومع بروز الموانئ العُمانية كمراكز لتوزيع إقليمية، يتوقع أن تتسارع حركة الاستثمار في المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، بما يعيد تشكيل خريطة اللوجستية في المنطقة، ويجعل من السلطنة محطة رئيسية في سلاسل الإمداد بين آسيا والخليج وأفريقيا.

وعلى مستوى سوق العمل، تشير التقديرات المستقبلية إلى إمكانية خلق الوظائف النوعية التي يمكن أن تمنح الشباب العُماني فرصًا غير مسبوقة للاندماج في قطاعات صناعية وتقنية جديدة، وترفع من مستوى المهارات الوطنية، وتدعم مسار التوطين في القطاع الخاص. ومع اتساع رقعة التصنيع والتصدير، ستنشأ احتياجات موازية في قطاع الخدمات والتعليم والتقنية، ما ينتج دورة اقتصادية متكاملة ترفد بعضها بعضًا، وتُرسّي قواعد نمو متواصل ومستمر.

بشكل عام، تُشير هذه التقديرات إلى أن تفعيل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان والهند، تمثّل فرصة استراتيجية لعمان لتعزيز التجارة الثنائية، وتنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل واسعة؛ ما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستخدام وتقليل الاعتماد على النفط، مع تعزيز قدرة السلطنة على لعب دور متنامٍ في التجارة الإقليمية والدولية.

والمتوسطة تشكل جزءًا أساسيًا من هيكل الاقتصاد الوطني، وتحتاج إلى بيئة تجارية تدعم منتجاتها وتمكنها من الوصول إلى أسواق جديدة. ومع تسير الإجراءات الجمركية، وتخفيض الرسوم، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق، يُمكن لهذه الشركات أن تجد في السوق الهندية منفذًا واسعًا لتسويق منتجاتها؛ سواء في قطاعات الأغذية، أو المنسوجات، أو المنتجات العطرية، أو الصناعات التقليدية. وهذه الثقة يمكن أن تسهم في خلق ثقافة تصدير أقوى، وترسيخ روح المبادرة، وتعزيز الابتكار داخل الشركات العُمانية.

أما على مستوى الأمن الغذائي، فإن الهند - باعتبارها قوة زراعية ضخمة - يمكن أن تكون شريكًا استراتيجيًا للسلطنة في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة. ومع تسهيل الاستيراد عبر CEPA، يمكن لعمان أن تؤمّن سلة غذائية متنوعة بأسعار تنافسية، ما يرفع من مستوى الاستقرار الغذائي ويعزز من قدرة السوق المحلي على مواجهة تقلبات الأسعار العالمية. وفي المقابل، يمكن للمنتجات العُمانية الفريدة - مثل التمور واللبان ومنتجات الرخام - أن تجد طريقها إلى منافذ البيع الهندية بطريقة أكثر سلاسة، وهو ما يشكل مكسبًا اقتصاديًا وثقافيًا في آن واحد.

ومع توسع المبادلات التجارية وتحسن كفاءة سلاسل الإمداد، ستصبح السلطنة مركزًا لوجستيًا أكثر جاذبية للشركات العالمية التي تبحث عن نقطة ارتكاز بين آسيا وأفريقيا والخليج. وبمثل هذا التحول فرصة كبيرة للقطاع الخاص العُماني الذي يمكنه استثمار هذا الموقع عبر إنشاء مراكز تخزين وتوزيع حديثة، وتطوير شبكات نقل، وإطلاق خدمات لوجستية متقدمة تدعم التجارة العابرة للقرارات. وهذا التحسين في أداء الموانئ والمناطق الحرة سيؤدي إلى دوران اقتصادي أسرع داخل السلطنة، ويُعزّز إيرادات الدولة من الأنشطة المرتبطة بالنقل والموانئ والجمارك والخدمات المساندة.

وفي كل هذه الموجات من التوسع، يظل الإنسان العُماني محور التنمية ومحركها الأساسي؛ فالاتفاقية ستسهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعًا، توفر فرصًا وظيفية ذات قيمة أعلى، وتدعم برامج التدريب والمهارات، وتفتح أمام الشباب آفاقًا جديدة للمشاركة في الاقتصاد العلمي. ومع صعود قطاعات جديدة، ستستوعب فرص التخصص في مجالات الهندسة والتقنية واللوجستيات والتجارة الدولية، وهو ما ينعكس إيجابًا على جودة الحياة وعلى قوة الاقتصاد الوطني.

ومع مرور الوقت، يمكن أن يؤدي تفعيل الاتفاقية إلى زيادة حضور السلطنة على خريطة الاقتصاد الدولي، ليس بوصفها مصدرًا للمواد الخام أو النفط فحسب؛ بل بوصفها مركزًا اقتصاديًا متنوعًا يربط أسواق آسيا والخليج وأفريقيا. هذا التحول يجعل من اتفاقية (CEPA) خطوةً في الاتجاه الصحيح نحو بناء اقتصاد مزرن، ومتجدد، قادر على مواكبة

السلطنة الحديث، وإلى بوابة نحو مرحلة جديدة من الاستقرار والازدهار والتنمية المتوازنة التي تتماشى مع تطورات رؤية «عمان ٢٠٤٠».

وبينما تتعمق سلطة عُمان في توسيع شراكاتها الدولية، تمثّل اتفاقية التجارة الحرة مع الهند نقطة تحول قادرة على إطلاق موجة جديدة من النشاط الاقتصادي الذي يترابط فيه التصنيع بالتجارة، ويكمل فيه الاستثمار للوجستيات، ويتقاطع فيه النمو الصناعي مع توسع أسواق التصدير.

والعلاقة مع الهند ليست علاقة تجارية عابرة؛ بل علاقة راسخة تستند إلى تاريخ طويل من التبادل والتداخل الاقتصادي والثقافي؛ ما يجعل الاتفاقية القادمة امتدادًا طبيعيًا لمسار مشترك يتطور باستمرار. ويُوَفِّق أن تُشكّل الاتفاقية حافزًا لعددٍ من القطاعات التي كانت تتطلع إلى الوصول إلى أسواق أكبر، وفي مُقدمتها القطاعات الصناعية التحويلية التي تعتمد على المواد الأولية المتوفرة في السلطنة، وتستهدف خلق قيمة مُضافة قبل التصدير.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالاستدامة، يُمكن لعمان أن تستفيد من الاتفاقية في تعزيز صناعات صديقة للبيئة، من خلال توجيه الاستثمارات نحو قطاعات مثل: الطاقة النظيفة، والصناعات منخفضة الانبعاثات، والمبادرات التي تُقلّل من البصمة الكربونية؛ فالهند - باعتبارها واحدة من أكبر الاقتصادات الناشئة - تمتلك طلبًا مُتزايدًا على مواد صناعية تتوافق مع معايير الاستدامة، وهو ما يُمكن أن يفتح المجال أمام السلطنة لإعادة مُجمُوع منتجاتها الصناعية والزراعية كخيار جذاب للأسواق التي تسعى لتحقيق التوازن بين التكلفة والجودة والمعايير البيئية. كما يمكن للموانئ العُمانية - عبر بنيتها الحديثة - أن تصبح منصة رئيسية لنقل البضائع الخضراء؛ ما يسهم في تعزيز تنافسية السلطنة في سلاسل الإمداد العالمية.

وبنأى ذلك في وقت تشهد فيه المنطقة تحولات جيوا-اقتصادية عميقة تتجه فيها دول عديدة إلى تعزيز الاندماج الإقليمي والانفتاح على آسيا، ما يجعل توقيع الاتفاقية مع الهند خطوة تجسد فهمًا استراتيجيًا لموازين القوى الاقتصادية الجديدة. والهند اليوم واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، وضمن أكبر خمس اقتصادات عالمية من حيث الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي، فإن تأسيس شراكة اقتصادية شاملة معها يضع عُمان ضمن شبكة اقتصادية صاعدة ستعيد تشكيل مسارات التجارة خلال العقود المقبلة. ومن خلال هذه الشبكة، يمكن للسلطنة أن تعمّق دورها كمركز إقليمي للتجارة والخدمات الصناعية، وأن تستفيد من الطلب الهائل في الهند على المواد الخام والمنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية. وإذا ما نظرنا إلى تأثير الاتفاقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة في عُمان، سنجد أن الاتفاقية قد تكون فرصة تاريخية لهذه الفئة من الشركات لتوسيع آفاق أعمالها؛ فالمؤسسات الصغيرة

الاتفاقية تُعزّز فرص توطين الوظائف بالقطاعات الإنتاجية والخدمية

توقعات بتوفير 100 ألف فرصة عمل خلال السنوات العشر المقبلة

18.7 مليار دولار حجم التبادلات التجارية المتوقع بين عُمان والهند بغضون 5 سنوات

«الشراكة الشاملة» تضع عُمان ضمن شبكة اقتصادية صاعدة تُعيد تشكيل مسارات التجارة

«فرصة تاريخية» للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع آفاق أعمالها

ما تم توظيف هذه الفرص بالشكل الصحيح- عبر التخطيط، وإدارة الموارد بكفاءة، وتطوير التشريعات، وتحفيز الكفاءات الوطنية- فإن السنوات العشر المقبلة قد تشهد تحولًا جذريًا في شكل الاقتصاد العُماني وحجمه. وبذلك تبدو اتفاقية (CEPA) أكثر من مجرد إطار للتجارة؛ بل خطوة استراتيجية نحو مستقبل اقتصادي مزدهر؛ فهي تفتح الأبواب للأسواق، وترفع من جاذبية الاستثمار، وتوسع من فرص العمل، وتدفع بالصناعات الوطنية نحو مستويات أعلى من المنافسة، وتعيد تعريف موقع عُمان على خريطة التبادل التجاري العالمي. ومع استمرار الجهود الحكومية، ودعم القطاع الخاص، وتكامل الرؤى الوطنية، يمكن أن تتحول هذه الاتفاقية إلى أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في تاريخ

اللوجستيات، ومهارات متنوعة في مجالات النقل والتسويق والإدارة؛ الأمر الذي يفتح الباب أمام آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة. وبالنظر إلى معدلات النمو المحتملة بعد تفعيل الاتفاقية، فإن زيادة الأنشطة الصناعية واللوجستية يمكن أن تولّد بين ١٠ آلاف إلى ١٠٠ ألف فرصة عمل خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، بحسب حجم المشاريع التي ستستغل هذه الزيادة في النشاط الاقتصادي. وهي فرص لا تُسهم فقط في تعزيز التوظيف؛ بل في رفع جودة الخبرات الوطنية، وزيادة مستوى الإنتاجية، وتحقيق استقرار اجتماعي ناتج عن فرص عمل مستدامة.

ومن زاوية مستقبلية، يمكن اعتماد سيناريوهين لتقدير أثر الاتفاقية على حجم التجارة الثنائية: الأول: سيناريو مُحفّظ يفترض نموًا سنويًا بمتوسط ٨٪، والثاني: سيناريو تفاؤلي يفترض نموًا متوسط ١٢٪، وذلك مقارنة بمعدل النمو الطبيعي للتجارة الذي يدور حول ٧٪. وبناءً على هذه الحسابات، يمكن أن يرتفع حجم التجارة الثنائية من ١٠,٦ مليار دولار اليوم إلى ما يقارب ١٥,٦ مليار دولار خلال خمس سنوات في السيناريو المُحفّظ، وإلى ما يتجاوز ١٨,٧ مليار دولار في السيناريو المُتفائل. ومع استمرار النمو لعشر سنوات، يمكن أن يصل الحجم التجاري بين البلدين إلى نحو ٢٣ مليار دولار في السيناريو المُحفّظ، فيما قد يصل إلى قرابة ٣٣ مليار دولار في السيناريو التفاؤلي. وهذه القفزات المحتملة لا تأتي فقط من زيادة حجم المبادلات التقليدية؛ بل من توسع في الصناعات التحويلية، والاستثمار في خطوط إنتاج جديدة تستهدف السوقين معًا.

هذه الأرقام ليست مجرد تنبؤات نظرية؛ بل تعتمد على تجارب مماثلة، مثل اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها الهند مع دول أخرى وأدت إلى ارتفاعات ملحوظة في أحجام التجارة، وعلى بيانات فعلية تُظهر أن الصادرات غير النفطية العُمانية تنمو بالفعل بمعدلات صحية. كما إن الاستثمارات الصناعية المسجلة في السلطنة خلال ٢٠٢٥ تُظهر اهتمامًا غير مسبوق من مستثمرين يبحثون عن قاعدة مستقرة للإنتاج وإعادة التصدير. وهذا يعني أن الاتفاقية يمكن أن تكون المحفز النهائي الذي يطلق موجة جديدة من الاستثمارات الصناعية في عُمان، لا سيما إذا ما اقترنت بحوافز واضحة للمستثمرين وتسهيلات لوجستية وجمركية ترفع من تنافسية السلطنة.

ومن شأن هذه التحولات أن تُعيد تشكيل الاقتصاد العُماني ليصبح أكثر مرونة في مواجهة التقلبات العالمية، وأكثر قدرة على النمو الذاتي من خلال الإنتاج المحلي والصناعات الوطنية. ومع ازدياد النشاط اللوجستي، وتوسع المناطق الحرة، وتجدد الاستثمارات الصناعية، سيكون للسلطنة موقع جديد على خارطة التجارة العالمية، موقع يعكس قدرتها على استغلال مواردها الجغرافية والبشرية والاقتصادية لبناء اقتصاد متنوع ومستدام. وإذا

بالنظر إلى التطورات المُتسارعة في المشهد الاقتصادي الإقليمي والدولي، تبدو اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند (CEPA) خطوة تحمل طابعًا استراتيجيًا واسع التأثير؛ ليس فقط من حيث تعزيز التبادل التجاري؛ بل من حيث إعادة صياغة الدور الاقتصادي للسلطنة على مدى السنوات المقبلة. المؤشرات الأولية القاطمة اليوم تُظهر أن التعاون بين البلدين أخذ في النمو بوتيرة ثابتة؛ حيث بلغ حجم التجارة الثنائية خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ما يقارب ١٠,٦٦ مليار دولار، وهو رقم يعكس علاقة اقتصادية راسخة قابلة للتوسع بمجرد تفعيل الاتفاقية المرتبقة. وبأيّ ذلك في وقت تتطلع فيه السلطنة إلى اقتصاد أكثر تنوعًا، وأكثر قدرة على المنافسة، وأكثر انفتاحًا على الأسواق الآسيوية والعالمية.

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة العلاقة الاقتصادية بين البلدين، فإن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لعمان يمنحها نقطة قوة محورية؛ فالموانئ العُمانية - مثل صلالة والدقم وصحار - لا تُعد بوابات بحرية عادية؛ بل منصات إقليمية ذات قدرة عالية على خدمة التجارة الدولية وربط آسيا بأفريقيا والخليج وأوروبا. وفي حال اكتملت الاتفاقية، فإنّ هذه الموانئ لن تكون مجرد نقاط عبور للسلع العُمانية أو الهندية، وإنما محاور لوجستية تجذب الاستثمارات الصناعية والخدمية، وتدعم حركة إعادة التصدير، وتُسهم في بناء منظومة اقتصادية تُضاعف القيمة المضافة داخل السلطنة. ومن شأن هذه المنظومة أن تُعيد تشكيل قطاعات واسعة تتعلق بالنقل والتخزين والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية، الأمر الذي ينعكس على توسيع فرص العمل وتحسين نوعية الأنشطة الاقتصادية.

ومع أن الاتفاقية تفتح آفاقًا واسعة أمام التجارة في التاجهين، إلّا أن الجانب الأكثر أهمية بالنسبة للسلطنة يكمن في تعزيز الصناعات المحلية؛ إذ تستهدف عُمان ضمن «رؤية ٢٠٤٠» بناء اقتصاد متنوع قائم على الصاعدة والتكنولوجيا والخدمات المتقدمة، وليس اقتصادًا يعتمد على سلعة واحدة. ومع الحصول على نفاذ تفضيلي في سوق تتجاوز قوامها ١,٤ مليار نسمة، فإنّ مجالات مثل البتروكيماويات، والفولاذ، والألمنيوم، والأسمت، والرخام، والمنتجات الزراعية، والمنتجات التقليدية العُمانية يمكن أن تشهد توسعًا نوعيًا في صادراتها. هذه الأسواق الضخمة لا تستوعب المنتجات فحسب؛ بل تُحفّز أيضًا الصناعات المحلية على رفع مستويات الجودة، وتحسين سلاسل الإنتاج، وزيادة الطاقة التشغيلية، وإيجاد مساحات أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تطمح إلى التصدير.

وتُعزّزُ الاتفاقية أيضًا فرص توطيد الوظائف وزيادة الطلب على الكفاءات الوطنية داخل القطاعات الإنتاجية والخدمية؛ فالتوسع الصناعي المتوقع يتطلب مهندسين، وفنيين، ومختصين في

الهوكي.. تاريخ عريق

وحاضر مؤلم



hakeem225@hotmail.com

أحمد السلماني

بالمشاركة، ومستوى الجاهزية، وما بعد البطولة. في المرحلة الآتية، تفرض الضرورة وقتًا أقل لمشاركات خارجية لا تخدم التطوير الحقيقي، والبدء بمراجعة فنية مستقلة تشمل الأجهزة الفنية وبرامج الفئات السنية، إلى جانب إعادة تعريف مفهوم المنتخب الوطني باعتباره واجهة ومسؤولية لا مجرد فرصة مشاركة. كما يتطلب الأمر شفافية إعلامية عبر بيان أو مؤتمر صحفي يوضح للرأي العام ما حدث، وما هي الإجراءات التصحيحية التي ستُتخذ.

أما على المدى الطويل، فإنّ إنقاذ الهوكي العُماني يتطلب مشروعًا وطنيًا يبدأ من القاعدة، عبر إدماج اللعبة بشكل منهجي في المدارس، وإنشاء مراكز تدريب إقليمية، وبناء دوري محلي تنافسي حقيقي لا شكل، مع استراتيجية مشاركات خارجية متدرجة تراعي الفوارق الفنية وتحفظ كرامة اللعبة. وهنا يبرز دور وزارة الثقافة والرياضة والشباب في الإشراف والتنظيم، لا الاكتفاء بالدعم، ودور اللجنة الأولمبية العُمانية في الالتفات الجاد إلى الرياضة الجماعية "الشهيدة" التي تراجمت في السنوات الأخيرة، وعلى الوسط الرياضي عدم حصر النقاش في إغفاقات كرة القدم وحدها.

ما حدث في كأس العالم يجب أن يكون نقطة

هل نحنُ أمام حرب أوهام أم أمام وجه آخر من وجوه الحروب النفسية؟ فحتى الإسرائيليين أنفسهم، بما في ذلك أكثر التيارات تطرفًا، يدركون استحالة تحقيق مقولة "إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل"، لأنها في جوهرها ليست إلا خُرافة توراتية أُعيد استدعاؤها واستخدامها كغطاء ديني مُؤقت لخدمة أهداف سياسية واستيطانية بحتة. وإذا كان الإسرائيليون قد وظفوا هذا الشعار كسلاح في معارك الحرب النفسية بهدف إنهك العرب وقتل إرادتهم وشلّ عزيمتهم، فإنهم - للأسف - نجحوا في ذلك أيّما نجاح. فقد تحوّل هذا الوهم إلى فكرة راسخة ترذّد في الخطاب العربي وكأنّها حقيقة قدرية، فأصبح الخوف منها أشبه بظلّ ثقيل يسكن الوعي الجمعي، حتى صار العرب ضحايا لوهم صنعه غيرهم، لكنهم هم الذين احتضنوه وسبحموا لا بأن يستقر في عقولهم ووجدانهم. وما ترتّب على ذلك من شلل نفسي وسقوط معنوي كان أحد العوامل التي مهّدت لهزائم كبرى، أبرزها الهزيمة القاسية في حرب ١٩٦٧. وهنا ممكن الخطر: أن يتحوّل الوهم إلى بوصلة، والخرافة إلى حقيقة، والتوهيل إلى قدر. وقد نبّه كبار الفلاسفة والحكماء إلى أنّ الإنسان قد يضع سجنه بنفسه حين يستسلم لفكرة لا أصل لها. قال أفلاطون: "الناس سجناء أوهامهم"، وقال الفيلسوف الفرنسي بلز باسكال: "ما صدّقه هو ما يصنع حقيقتنا". أما جورج برنارد شو فذهب أبعد حين قال: "العقل يخلق الحقيقة، حتى لو كانت وهمًا". وهكذا، كثيرًا ما تهزم الشعوب نفسها قبل

الوهمان.. «إسرائيل الكبرى» و«حل الدولتين»

عبدالنبى الشعلة **



من شعبها. رابعًا: لا توجد إرادة دولية لفرض حل عادل. الولايات المتحدة وحدها تملك القدرة على الضغط، لكنها لن تفعل، وخاصة في ظل إدارة دونالد ترامب التي لا تمتلك تصوراتًا سياسيًا ولا خطة فعلية؛ بل تظهر ميلًا واضحًا لقبول الضم إذا فرضته إسرائيل أمرًا واقفًا. وفي العالم العربي، لم يبقَ فيها يبدو إلا السعودية التي تمتلك القدرة السياسية الفعلية على التأثير في القرار الأمريكي، لكنها لن تتحرك منفردة دون استراتيجية عربية موحّدة. إن التمسك بالأوهام -إسرائيل الكبرى- من جهة و"حل الدولتين" من جهة أخرى - لم يعد خيارًا؛ فالفلسطينيون والعرب يحتاجون اليوم إلى إعادة تقييم جذرية لمقاربتهم للصراع، وإلى تبني خيارات واقعية قابلة للتطبيق، بعيدًا عن العواطف والشعارات والأمال التي تجاوزها الزمن، مع التخلي عن أدوات وسياسات ثبت عدم جدواها وفشلها عبر عقود.

لقد أدركنا جميعًا وتوصّلنا إلى قناعة، قد يصعب على البعض منّا الإدراك بها، بأن الطريق إلى حل هذه القضية والحصول على ما تبقى من حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة لن يكون من خلال ساحات القتال؛ بل يكمن في حلّ سياسي عادل لا يُمرّ عبر السفارات؛ بل عبر الدبلوماسية، والتفاوض، وتوحيد الموقف العربي، وإعادة بناء البيت الفلسطيني الداخلي، وخلق قوة ضغوط حقيقية تستطيع أن تفرض مقاربة جديدة أكثر واقعية وأقرب لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

** كاتب بحريني

حول هذه الخرافة، واعتبارها مجرد شعار يلوّح به المطرفون بعد هزات نفسية كبرى مثل أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. والمفارقة أن العرب، بضعفهم النفسي لهذا الوهم واستعدادهم لتصديقه، أسهموا في تغذيته وإعطائه حجمًا أكبر مما يحتمل، حتى أصبح مادة تعبئة وتجهيز داخل التيار الإسرائيلي الأكثر تشددًا ونظرًا.

أما الوهم الآخر فهو "حل الدولتين"، بالصيغة التي يفهمها العرب والفلسطينيون: دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة تكون القدس الشرقية عاصمتها. لقد أصبح هذا الحل، الذي كان ممكنًا في تسعينيات القرن الماضي، شبه مستحيل اليوم لأسباب أربعة واضحة:

أولًا: إسرائيل ترفض الفكرة بشكل قاطع، وقد تمكّنت حكومة نتنياهوو المنطرفة من تحويل المجتمع الإسرائيلي ضدها حتى صارت نسبة الرافضين لها من الإسرائيليين تتجاوز ٨٠٪ بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. ثانيًا: الأحداث الدامية في غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣ وانهار مؤسساتها وانقسامها الداخلي جعل مستقبل القطاع مجهولًا، بينما تقضم إسرائيل الضفة الغربية يومًا. فقد تجاوز عدد المستوطنين فيها الآن ٨٠٠ ألف، وانتزعهم بات مستحيلًا سياسيًا وعمليًا.

ثالثًا: الجانب الفلسطيني نفسه يعاني فراغًا قياديًا خطيرًا؛ فحسام - أو ما تبقى منها- مرفوضة دوليًا وغير مؤهلة للدخول في أي مفاوضات بسبب رفضها المبدئي لبقاء إسرائيل. أما السلطة الفلسطينية فقد فقدت الشرعية والفاعلية والثقة حتى لدى جزء كبير

الأمان الوظيفي..

قراءة واستنتاج

د. ريم بنت محمد الحشار



رهف تموت بردًا

د. سعيد الكثيري



جلسة طارئة لإعادة

المنتخب

محمد الساعدي



كنوز الجبال.. فرضٌ

مؤجلةٌ تنتظر الإحياء

حمود بن سعيد البطاشي



المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

<https://alroya.om/category/3> لقراءة جميع المقالات زوروا:

عُمان وجهة صناعية صاعدة

نلمسُ جميعًا الجهود المبذولة لتوطين الصناعات في المبدن الصناعية والمناطق الاقتصادية والحرّة، وجذب الاستثمارات المتنوعة لتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. وبلا شك، تسهم هذه الجهود في تعزيز القيمة المحلية المضافة ودعم وتمكين قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، إلى جانب خلق فرص وظيفية

لشبابنا الذي يمتلك المهارات المتعددة. ولقد نتج عن هذه الجهود أن أشاد تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» بخطوات سلطنة عُمان في هذا الإطار، كما إن التقرير صنّف السلطنة ضمن الدول الصاعدة عالميًا في القطاع الصناعي. ويُعرّزُ التوجه العُماني نحو الاهتمام بقطاع الصناعة، ما تمتلكه من مواد خام

متنوعة، إلى جانب التوجه نحو الطاقة النظيفة، والاستثمار في مشاريع طاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، وجميع ذلك من عوامل الجذب القوية للاستثمارات الأجنبية، هذا إلى جانب التسهيلات التي تُقدّم للمستثمرين. إنّ الشركات الدولية باتت ترى في عُمان مركزًا مثاليًا لتأسيس صناعاتها، مُستفيدةً من الدعم الحكومي المباشر، والحوافز

الممنوحة للمستثمرين، وتوفير مواقع صناعية ذات جاهزية عالية، كما إن مؤسساتنا الوطنية تعمل على إطلاق وتنفيذ مبادرات تستهدف تطوير الموردّين المحليين، لتمكينهم من أن يكونوا جزءًا رئيسًا في سلاسل التوريد؛ بما يُعزّز المحتوى المحلي ويُسهم في تطوير منتجات وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

لن تُبنى عُمان بالتقوقع



خلفان الطوقي

لا تدري هذه الفئة أن الانغلاق لن ينتج لعُمان إلّا عواقب مؤلمة على المجتمع؛ فالانطواء لن يجلب لنا الفرص التجارية أو الآفاق الاستثمارية الربية، وما ينطبق على الفرد سوف يتحول إلى سلوك جمعي بعد حين.

لذلك الحذر واجب من الآن، إذا ما تُرك مجال واسع لهذه الفئة أن تنشر أفكارها المنغلقة قبل أن تنتفش في المجتمع، وعلى الرغم من حرية اتخاذ القرار فيما يناسبك كفرد، إلّا أن المقوّد يجب أن تُمسك به العقلاء والحكماء وأصحاب الخبرة التراكمية والمعرفة الواسعة والتجارب العملية الناضجة والناجحة. هؤلاء يمكنهم دعم متخذي القرارات والمُشرّعين؛ لأنهم يعلمون أنّ الانفتاح

تميّزت عُمان مُنذ زمن طويل بتاريخها العريق وبهجراتها غربًا وشرقًا، صفحات عديدة مضنية، وأهم هذه الإضاءات هي هجرات العُمانيين طلبًا للرزق والمعرفة، وبذلك أنتجت تنوعًا فكريًا متقدمًا، ومزيجًا من الثقافات المنسجمة مع بعضها البعض.

ما دعاني لكتابة هذا المقال، ظهور فئة في المجتمع تتخوّف من كل شيء، وتحكم على كل شيء دون معرفة أو تفحص أو تحليل، ثم تتبنى مواقف متشددة، وتتناقل الأخبار السلبية والشائعات واللغظ الإلكتروني بكل أشكاله وألوانه، وما يُفامق الوضع أن هذه الفئة تدعو للانغلاق والتقوقع والانعزال والجمود دون معرفة عواقب ذلك!



د. محمد بن خلفان العاصمي

من معركة دِفا وصمود مرباط صُنِع مجد «11 ديسمبر»

قوات السلطان
المسلحة وقوات
الفرق سَطّرت
بطولات وطنية
وتضحيات جسيمة

وكانت المعركة التي حولت الحرب إلى سلسلة انتصارات متتالية، وما بعد هذه الحرب كان السقوط المعنوي الشديد لقوات العدو التي راحت تندحر وتراجع من مواقعها، وفقدت معها القدرة على

وفي معركة مرباط أثبت أبناء هذا الوطن العزيز أن العقيدة الوطنية وتراب هذا الوطن غير قابلين للمساس، ونجحت قلة منهم بعقيدتها وعزيمتها في صد هذا الهجوم المتفوق عددًا وعتادًا والصمود أمامه وقهره. ويرى كثير من المؤرخين أنّ هذه المعركة كانت الأهم بين سلسلة المواجهات التي شهدتها حرب ظفار، فقد كانت بداية النهاية لأطماع العدو،

قلب العدو الطامع الغادر؛ ففي هذه المعركة سقط آخر معاقل الشيوعية، وانتهت معها أحلامهم في التوسّع والدخول للخليج العربي من بوابة سلطنة عُمان. وفي هذه المعركة سَطّرت - مرة أخرى - قوات السلطان المسلحة وقوات الفرق ملاحم البطولات والتضحيات في ميادين العزة والشرف، ووقفت في وجه مخطط أراد أن يعصف بالمنطقة أجمع؛ فكانت عُمان مقبرة الغُزاة، وكان رجالها البواسل حائط صد تكسّرت عند أساساته أحلام المغرورين. لقد انتصرت قواتنا المسلحة في هذه المعركة وسلّمت البقية الباقية من العدو أسلحتها وخضعت، ليُعلن السلطان قابوس في يوم ١١ ديسمبر ١٩٧٥ وعبر خطاب النصر، انتهاء واحدة من أقسى الحروب وأصعبها، ليسجّل تاريخ عُمان الحديث لمحة تاريخية خالدة مُرضة بالفخر والشرف. يوم قوات السلطان المسلحة - والذي يصادف ١١ ديسمبر من كل عام - قد لا تعرف بعض الأجيال الحالية ما يعنيه؛ فهو ليس تاريخًا عابرًا؛ بل هو يوم تحققت فيه إرادة الشعب وإخلاص القائد الشاب الذي استلم الحكم في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة جدًّا، لكنه كان يُدرك ما يحدث ويعلم أن هذه المرحلة مفصلية لبقاء الدولة واستمرارها أو نهايتها واندثارها، فاما من خيار سوى المواجهة ولا نتيجة مقبولة سوى الانتصار. ولكم أن تخيلوا

الحديث هنا عن مناسبة عزيزة والتي اقترنت بتأسيس الدولة على خارطة العالم والاعتراف الأممي بها؛ إذ يُعد ذلك واحدًا من أهم الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع. إنها قصة كفاح وطن عظيم، وأصالة شعب انفراد بالتميز عن غيره من أمم هذا العالم المترامي الأطراف. فالنجاح أصبح مرادفا

ما يعني كل ذلك في تلك الفترة الزمنية الصعبة، ولكن بعزيمة وإصرار وإرادة الأوفياء وحنكة القيادة عبرت سلطنة عُمان من أصعب اختبار واجهته في تاريخها الحاضر؛ فالعدو الخارجي عبارة عن تحالف دولي قوي يسيطر على نصف العالم وقتها. لا بُد من ربط الأجيال بماضي بلدنا وتاريخها المجيد؛ فهذه المناسبات ليست تاريخًا يعبر ويومًا يضي؛ بل هي وثائق تاريخية تُفتح كل عام، وكما كان نهج القائد الخالد في تعظيم دور قوات السلطان المسلحة، سار على نفس النهج حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - والذي أولى عنايته الكريمة للقوات المسلحة منذ اليوم الأول لتولي مقاليد الحكم، وراح يرسم صورة جديدة مُشرقة لدرع الأجيال الجديدة ماضي هذا الوطن يُرعى بالاستعداد وأن حمايته تتطلب

لؤلؤة الخليج
كما عرفتها

د. محمد بن عوض المشيني **

وحليفًا لهذا الوطن العزيز، إنها قصة وطن اسمه «لؤلؤة الخليج»، فتلك يشار لها بالبنان بين دول المنطقة. حياة الأمم والشعوب، لا تُنسى ولا يمكن لها أن تُنسى من ذاكرة الأجيال؛ لأنها تتميز برمزية خاصة، وذكرى طيبة تبهج الأنفوس، وتأثر القلوب، وتريح العواطف، وتحلق بالطموح والأمان التي لا حدود لها إلى عنان السماء.

الحديث اليوم عن شعب أسّس واحدة من أعرق الحضارات على وجه الأرض بدايةً بدملون ثم تابلوس، ووصولًا إلى الحضارة الإسلامية في العصر الحديث. والأهم في هذه المسيرة المضنية التي كتبت فصولها المشرقة كوكبة من القيادات التاريخية التي تُنسب لواحدة من أعرق الأسر الحاكمة في الوطن العربي؛ سليل آل خليفة الميامين الذين تولوا حكم مملكة البحرين عبر العهود، وبالتحديد منذ ١٧٨٣ ميلادية؛ بحكمة وإقتدار. ولعل جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة - يحفظه الله ويرعاه - يأتي في مقدمة الذين كانت لهم بصمة فريدة وإنجازات خالدة في هذا البلد العزيز. فقد ارتبط اسم جلالته بالإصلاحات التي غيّرت معالم الحياة في البحرين، والتي طالت كل ميادين الحياة في مطلع الألفية الجديدة وتحوّلت فيها البلاد من إمارة إلى مملكة. لقد تميّزت هذه القامة السياسية الرفيعة - المتثقلة بملك القلوب - بالنظرة الثاقبة والحكمة المعهودة التي حافظت على استقلال البلاد، وحافظت على قراراتها السيادية في أحلك الظروف في إقليم ملتهب، بتعرض بين وقت وآخر للحروب، والتدخلات الأجنبية في شؤونها.

وفي الختام.. إنني أنظر بكل تقدير واحترام إلى هذه المملكة الصغيرة في مساحتها، والعظيمة في شعبها، والكبيرة في حكمة قيادتها وإنجازاتها الحضارية، وإسهامات شعبها الإنسانية نحو العالم. والتي تعد مضربًا للمثل في كل النواحي. إنّ عُمان قيادةٌ وحكومةٌ وشعبٌ؛ تهني وتبارك للقيادة البحرينية وشعبها الوفي بالعيد الوطني المجيد. وأسجل بهذه المناسبة الغالية أجمل التبريكات لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة؛ لما تمثّله من ثقل سياسيٍّ وإرثٍ حضاريٍّ فريد لبلدٍ مجيد وشعبٍ عظيم؛ فالبحرين عنوان للعلم والثقافة والتاريخ التليد عبر الأزمان.

**** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

قوة وقدرة على مواجهة ما يعترضه من تحديات وأحداث، خاصة في هذا الوقت الذي يمر فيه المنطقة والعالم بصراعات تهدد أمنه واستقراره. هذا هو يوم ١١ ديسمبر لمن لا يعرف معناه، وكما قال السلطان قابوس «أيها المواطنون.. إنّ انتهاء فلول الشيوعية من جبال ظفار ليس معناه انتصارًا على شرادم قليلة قاموا بالبغي والفساد فحسب، ولكنه كشف واضح لحقيقة ثابتة وهي أن عُمانا العزيزة أرض طاهرة لا تقبل بذور الحركة الشيوعية مهما حشدوا لها من طاقات، وانتصارنا هذا يُؤكد فشل الحركة الشيوعية في عُمان وذلك من فضل الله.. ولله المنة». فلتضمز المسيرة المباركة والنهضة المتجددة على خطى البطولات والإنجازات لتُعاقب الأجيال الجديدة ماضي هذا الوطن العزيز.

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
الطباعة
وزارة الإعلام

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info
الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤ , ٢٠٥
businessdesk@alroya.info
المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي
التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

الرؤية

يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 30 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن مؤسسة الصدارة الشاملة للأعمال والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت الرقم (1282990) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (مؤسسة فردية) إلى (شركة محدودة المسؤولية).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

تشكيل فرق بلدية فنية ورقابية متخصصة للإشراف على عمليات الجمع والنقل

«إدارة النفايات».. جهود إعادة التنظيم لتعزيز اللامركزية محفوفة بالعقبات

الرؤية - الإسراء الرحيمية

يشهد قطاع إدارة النفايات في عُمان مرحلة إعادة تنظيم واسعة تتقدم بخطوات متسارعة، مع بدء تنفيذ خطط نقل مسؤوليات الإشراف على خدمات جمع ونقل النفايات من شركة «بيئة» إلى البلديات وفق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». ويأتي هذا التحول بوصفه محطة محورية لتعزيز اللامركزية ورفع كفاءة الخدمات المحلية، استناداً إلى الاتفاقيات التي وقعتها الجهات المعنية مؤخراً لبدء نقل المهام بشكل تدريجي في عدد من المحافظات، وجاءت في المرحلة الأولى من التنفيذ محافظات: مسندم، والبريمي، والداخلية، وشمال الباطنة، وجنوب الباطنة، وجنوب الشرقية، والظاهرة، والوسطى.

وفي سياق الاستعدادات الجارية لانتقال مسؤوليات الإشراف على قطاع النفايات إلى البلديات، أوضح المهندس نصير بن علي السيابي مدير عام بلدية الظاهرة، أن البلديات تعمل استلام المهام عبر استراتيجية متكاملة وتشكيل فرق فنية ورقابية متخصصة، وتعزيز القدرات الإشرافية على عمليات جمع ونقل النفايات.

وأكد أن البلدية تحرص على ضمان استمرارية الخدمة دون أي انقطاع، لاسيما أن التشغيل والمعدات والعناية لازال ضمن مسؤولية الشركة المشغلة حتى عام ٢٠٢٩، مبيّناً أن التنسيق اليومي بين الجانبين مكثف لضمان المتابعة الميدانية وتلقي البلاغات ومعالجتها بشكل فوري، بما يحفظ جودة الخدمة واستقرارها خلال الفترة الانتقالية.

وحول انسيابية العمليات في ظل تغيّر الأدوار بين الجهات المختلفة، بيّن السيابي أن البلديات تعمل على تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، وتفعيل منظومة رقابية تعتمد على المتابعة الرقمية والتقارير التشغيلية والزيارات الميدانية، مشيراً إلى أن الشركة ستواصل تنفيذ أعمال الجمع والنقل، بينما تتولى البلدية الإشراف والتقييم وضمان الالتزام بالمعايير المتفق عليها.

وأوضح أن البلديات وضعت منظومة رقابية متكاملة تشمل مؤشرات أداء واضحة، وجولات تفتيشية دورية ومفاجئة، ومراقبة البلاغات الواردة من المجتمع لافتاً إلى أن أي قصور يتم التعامل معه وفق الأطر التعاقدية لضمان تحسين الخدمة واستدامتها.

وبيّن المهندس نصير أن هذا التحول في هيكلية القطاع يسهم في توضيح الأدوار ورفع كفاءة إدارة النفايات، حيث تركز البلديات على الإشراف المحلي، بينما تستمر شركة «بيئة» في إدارة عمليات التدوير والمرادم الهندسية، وأن

وضوح الاختصاصات يساهم في تحسين سرعة اتخاذ القرار، ويعزز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ولفت السيابي إلى أن البلديات ستستفيد من المعلومات المتاحة في السجل الوطني لإدارة النفايات الذي تشرف عليه هيئة البيئة، وذلك لدعم تنظيم عمليات الجمع والنقل، وتحسين مسارات العمل، وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تعزيز في الخدمة، وستساعد هذه البيانات في بناء قاعدة معلومات دقيقة تدعم عمليات الرقابة والإشراف. وحول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

أوضح أن العقود الحالية مع الشركة المشغلة تستمر حتى ٢٠٢٩، ما يحصر أعمال الجمع والنقل ضمن مسؤوليات الشركة القائمة، وسيتم دراسة فرص التعاون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة المكملة بعد انتهاء المدة التعاقدية وبما يتوافق مع متطلبات الخدمة.

وقال المهندس نصير إن التحديات التي يمكن أن تواجههم تتمثل في مواءمة الأنظمة الرقابية للبلدية مع الأنظمة التشغيلية للشركة، ورفع جاهزية الكادر البلدي، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد في الإشراف، إضافة إلى تعزيز



ناصر الحوسني



سليمان السنيدي



نصير السيابي

السيابي: البلديات تتولى الإشراف «وبيئة» تواصل النقل والتدوير

السنيدي: نسعى لتعزيز ثقة المواطن والارتفاع بملف نقل القمامة

الحوسني: الفترات الانتقالية في أي قطاع تعد «مرحلة حساسة» وتتطلب أعلى درجات الحيلة

بكفاءة، مبيناً أن بلدية الداخلية ملتزمة بأن تكون عند مستوى هذه الثقة، وأن تعمل على تنفيذ عمليات الجمع والنقل في الوقت المناسب وتحت مختلف الظروف، بما يضمن بيئة نظيفة وخالية من التشوهات البصرية. وبيّن السنيدي أن البلدية تعمل حالياً على تعزيز جاهزيتها الإشرافية من خلال نقل المعرفة من موظفي شركة بيئة، وتطوير الأنظمة المعمول بها بما يتناسب مع المرحلة القادمة، لافتاً إلى أن المختصين في دوائر البلديات يخضعون لبرامج تدريبية وورش عمل لضمان انسيابية العمليات، في حين تتم متابعة أداء الشركات المشغلة ميدانياً والتأكد من التزامها بالمعايير التعاقدية، إذ تسعى البلدية إلى تنظيم القطاع وتوفير المكنات اللازمة، كما أن هذا القطاع يمثل فرصة واعدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في أعمال الصيانة أو الخدمات المساندة. وشدد السنيدي على أهمية التنسيق المستمر مع هيئة تنظيم الخدمات وشركة «بيئة» وهيئة البيئة، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على دخول مجال إعادة تدوير المخلفات، خصوصاً مخلفات البناء، بهدف تقليل الكميات المتجهة إلى المرادم وتعزيز مفهوم المدن النظيفة. وقال إن وجود دوائر بلدية في كل ولاية يسهّل وصول المواطن إلى الخدمة، ويعزز الرقابة

المباشرة على أداء الشركات المشغلة، بما ينعكس في النهاية على رفع مستوى رضا المجتمع. وفي سياق الحديث حول استعدادات بلدية مسندم لاستلام مهام الإشراف على عمليات جمع ونقل النفايات، صرّح المهندس ناصر بن حميد الحوسني، مدير عام بلدية مسندم، بأن المحافظة بدأت منذ فترة الإعداد لاستلام مسؤوليات الإشراف على قطاع جمع ونقل النفايات، في خطوة توأكب الجهود الوطنية لإعادة تنظيم هذا القطاع. وأوضح أن الفترة الماضية شهدت تقييماً شاملاً لاحتياجات الفنية والبشرية والمعدات المطلوبة، وذلك لضمان جاهزية البلدية لبدء الإشراف فعلياً اعتباراً من يناير ٢٠٢٦، عقب توقيع الاتفاقية مع الشركة العمانية القابضة للخدمات البيئية «بيئة»، موضحاً أن الفترات الانتقالية في أي قطاع تعد «مرحلة حساسة» تتطلب أعلى درجات الحيلة، مشدداً على أن الهدف الأساس هو ألا يشعر المواطن بأي تأثير على مستوى الخدمة، مضيفاً أن البلدية تتوقع ظهور بعض الملاحظات خلال هذه المرحلة، إلا أن الجهود تركز على الحدّ منها قدر الإمكان، وتقديم خدمة مستقرة وفعّالة منذ اليوم الأول.

وقال إن البلدية لن تبدأ من نقطة صفر، بل ستعمل ضمن منظومة إشراف قائمة بالفعل تعتمد على الأطر التعاقدية والتنظيمية المعمول بها حالياً، وهو ما يوفر أساساً واضحاً لضبط جودة التنفيذ ومراقبة سير العمليات، مبيناً أن الرقابة الميدانية تمثل محوراً رئيسياً في هذه المنظومة، إلى جانب الأنظمة الإلكترونية المساندة مثل خطوط ومراكز الاتصال التي تسهّل تلقي الملاحظات والتعامل معها بكفاءة، وأن جميع الكوادر في المحافظة مستعدة للقيام بعمليات التقييم والرقابة والالتزام بالاشتراطات الصحية والبيئية، بما يضمن تعزيز جودة الخدمة خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها. وأوضح أن الأولوية في المرحلة الأولى ستكون الحفاظ على استمرارية الخدمة دون أي تأثير على المستفيدين، على أن يجري لاحقاً الانتقال إلى تحسين جودة الأداء وتوحيد الخدمة استناداً إلى البيانات التشغيلية والملاحظات الميدانية التي يتم رصدها بشكل مستمر، مضيفاً أن مهام إعادة التدوير وإدارة المرادم تبقى تحت مسؤولية شركة «بيئة»، وأن هذا الفصل في الأدوار سيشجع تركيزاً أكبر للبلديات على عمليات الجمع والنقل، فيما تتفرغ «بيئة» لتطوير عمليات التدوير، وأن هذا التكامل بين الأدوار «خطوة ستعكس إيجاباً على كفاءة منظومة التدوير وجودة الخدمة في مجملها».

توطين 7 مشروعات في «نزوى الصناعية» باستثمارات 12 مليون ريال

وأشار إلى أن ماذن انتهت من طرح مناقصة الدراسات الاستشارية لمشروع المنطقة السكنية، وطرح مناقصة أعمال الصيانة العامة للمرافق، كما تم الانتهاء من أعمال إعداد المخطط العام للمرحلة الخامسة بمساحة ٤ ملايين متر مربع. وأوضح أن المدينة الصناعية تستعد لافتتاح عدد من المصانع في مجال اللوازم الطبية والغذائية والنفط والغاز والتشكيلات الحديدية مع التركيز الدائم على الاستفادة البيئية عبر زيادة المسطحات الخضراء بالتعاون مع هيئة البيئة، وتحفيز الشركات على استخدام الطاقة الشمسية لتقليل استهلاك الكهرباء، وتوطين مشروعات مختصة في إعادة تدوير الألبنيوم والنحاس.

تعمين تتجاوز الـ ٤٥ بالمائة، في حين تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية ٧,٢ مليون متر مربع. وقال المهندس إسحاق بن إبراهيم الخروصي، القائم بأعمال مدير عام مدينة نزوى الصناعية، إن ماذن تواصل تنفيذ عدد من المشروعات الحيوية في المدينة الصناعية، حيث إن نسبة الإنجاز في مشروع مجمع ماذن الريادي الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجاوز الـ ٨٠ بالمائة بنهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٥م، ويقام المشروع في المدينة الصناعية بتكلفة تبلغ ١,٢ مليون ريال عُمان، ويشمل إنشاء ١٠ ورش للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الثلاثاء.. تدشين مبادرة «تمكين» لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصغيرة والمتوسطة التي تعد ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة تستدعي جاهزية أكبر لهذا القطاع للمشاركة بفعالية في المشاريع الحكومية والخاصة. وأوضح سعادة الشيخ أن الغرفة تعمل على تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دخول سوق المناقصات والمشتريات بكفاءة، بما يعزز المحتوى المحلي ويوسع فرص الأعمال أمام الشباب، مؤكداً أن هذه المبادرة تنسجم مع دور الغرفة في دعم تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وتعزيز التنوع الاقتصادي، خصوصاً في القطاعات الواعدة ذات الأثر المباشر على التنمية الاقتصادية.

تجارة وصناعة عمان، والتي تركز على ٣ مرتكزات أساسية، وهي تحسين بيئة الأعمال، وتوسيع قاعة التنوع الاقتصادي، والشراكة في تنمية المحافظات اقتصادياً. وتسعى المبادرة إلى تنفيذ برنامجين تدريبيين خلال عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ في مختلف محافظات سلطنة عمان، بهدف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها للاستفادة من نسبة ١٠٪ المخصصة لها من المشتريات والمناقصات الحكومية. وأكد سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، أن تدشين هذه المبادرة يجسد حرص الغرفة على دعم وتمكين القطاع الخاص، وفي مقدمته المؤسسات

نزوى- العُمانية استقبلت مدينة نزوى الصناعية، التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «ماذن»، ١٠ طلبات للاستثمار خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٥، تم توطين ٧ مشروعات منها بإجمالي حجم استثمارات يصل إلى ١٢ مليون ريال عُمان على أن تقام هذه المشروعات على مساحة تتجاوز الـ ٩٢ ألف متر مربع. وارتفع عدد المشروعات الموطنة حالياً في مدينة نزوى الصناعية إلى ١٩٠ مشروعاً بإجمالي حجم استثمارات يتجاوز الـ ٥١٤ مليون ريال عُمان، بينما يعمل في هذه المشروعات أكثر من ٦١٠٠ عامل بنسبة

تدشن غرفة تجارة وصناعة عُمان، الثلاثاء، مبادرة «تمكين»، وذلك بالمقر الرئيسي للغرفة بمحافظة مسقط، وبالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبحضور سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة الغرفة، وسعادة المهندس بدر بن سالم المعمرى رئيس هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي، وعدد من أصحاب وصاحبات الأعمال. وتعد مبادرة «تمكين» إحدى أبرز المبادرات المنبثقة عن التوجهات الاستراتيجية لغرفة

اعتماد «خزائن البري» محطة رئيسية لتجميع وتوزيع الشحنات المجزأة



البري كوجهة نهائية في بوالص الشحن الخاصة بالشركة داخل سلطنة عُمان، ليصبح الميناء جزءاً من شبكتها العالمية الواسعة، مما سيدعم حركة إعادة التصدير عبر سلطنة عُمان، وإيجاد فرص نمو جديدة للقطاع اللوجستي.

وستعتمد شركة «إس إس سي كونسوليديشن» في تنفيذ عملياتها الجديدة على منظومة الخدمات اللوجستية المتكاملة التي توفرها مجموعة أسياود أسياود عبر شبكتها العالمية، والتي تشمل حلول النقل والمناولة والتخزين وإدارة سلاسل الإمداد. وتعكس هذه الشراكة تأكيداً لثقة الشركة في أسياود كمزود عالمي للحلول اللوجستية المتكاملة، مما يتيح لها الوصول السريع والموثوق إلى الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال البنية الأساسية الحديثة للميناء وارتباطه المباشر بالموانئ والمناطق الحرة والاقتصادية في سلطنة عُمان. وتُعد هذه الشراكة إضافة نوعية إلى

البري كوجهة نهائية في بوالص الشحن الخاصة بالشركة داخل سلطنة عُمان، ليصبح الميناء جزءاً من شبكتها العالمية الواسعة، مما سيدعم حركة إعادة التصدير عبر سلطنة عُمان، وإيجاد فرص نمو جديدة للقطاع اللوجستي.

وستعتمد شركة «إس إس سي كونسوليديشن» في تنفيذ عملياتها الجديدة على منظومة الخدمات اللوجستية المتكاملة التي توفرها مجموعة أسياود أسياود عبر شبكتها العالمية، والتي تشمل حلول النقل والمناولة والتخزين وإدارة سلاسل الإمداد. وتعكس هذه الشراكة تأكيداً لثقة الشركة في أسياود كمزود عالمي للحلول اللوجستية المتكاملة، مما يتيح لها الوصول السريع والموثوق إلى الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال البنية الأساسية الحديثة للميناء وارتباطه المباشر بالموانئ والمناطق الحرة والاقتصادية في سلطنة عُمان. وتُعد هذه الشراكة إضافة نوعية إلى

مسقط- العُمانية وقّع ميناء خزائن البري الذي تديره مجموعة أسياود بالشراكة مع القطاع الخاص اتفاقية استراتيجية مع شركة «إس إس سي كونسوليديشن» العالمية، إحدى أبرز الشركات المتخصصة في خدمات الشحن المجزأ والنقل البحري غير المُشغّل للسفن، لتأسيس مركز متكامل لتجميع وتوزيع الشحنات المجزأة، في خطوة تعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي عالمي رائد. وتهدف الاتفاقية إلى اعتماد المستودع الجمركي في ميناء خزائن البري كمحطة رئيسية لتفريغ وإعادة توزيع البضائع المجزأة داخل سلطنة عُمان، الأمر الذي يسهم في تحقيق مجموعة من العوائد الاستراتيجية، من بينها تسريع إجراءات التخليص الجمركي وتقليل تكاليف النقل ورفع كفاءة سلاسل الإمداد، إضافة إلى تمكين الشركات المحلية والإقليمية من الوصول إلى حلول لوجستية أكثر مرونة وسرعة.

وتعزز هذه الخطوة مكانة سلطنة عُمان كبوابة تجارية تربط الأسواق الإقليمية والدولية بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ في تنوع الاقتصاد وتعزيز تنافسية منظومة الإمداد للشركات الوطنية. وستقوم «إس إس سي كونسوليديشن» بتعزيز حركة البضائع داخل السوق المحلي عبر خطوط مباشرة أسبوعية تربط ميناء خزائن البري مع كلٍّ من موانئ الإمارات وألمانيا والولايات المتحدة وبلجيكا والهند؛ وهو ما يمنح المستوردين والمصدرين خيارات شحن أكثر تنافسية، ويوسع من شبكة الربط التجاري عبر سلطنة عُمان. كما تنص الاتفاقية على إدراج ميناء خزائن

نموذج مُبتكر لمشاريع متكاملة تعزّز جودة الحياة وتدعم النمو

بنك عُمان العربي يحتفل بتدشين «بوليفارد السمو» بالشرابة مع «الإسكان» و«الدهام» العقارية

مسقط- الرؤية

احتفل بنك عُمان العربي بتدشين مشروع «بوليفارد السمو» بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وشركة الدهام العقارية، إضافة إلى توقيع اتفاقية تمويل المشروع، وذلك بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة والضيوف المميزين. ويمثل هذا المشروع أكثر من مجرد تطوير عمراني؛ إذ يُعد نموذجًا مُبتكرًا لمشاريع متكاملة تعزّز جودة الحياة وتدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المحافظات.

وتُجسد هذه الشراكة التزام بنك عُمان العربي بدعم المشاريع الوطنية ذات الأثر المستدام، وإيمانه بأن التنمية الحضرية المتوازنة تعد ركيزة أساسية في مسار رؤية «عُمان ٢٠٤٠»؛ إذ يهدف المشروع إلى توفير بيئة معيشية عصرية، وخلق فرص



جاذبية المحافظات للاستثمار، ويسهم في بناء منظومة عمرانية متوازنة ومتكاملة. وقال سليمان الحارثي الرئيس التنفيذي لبنك

إذ يجمع بين التطوير الحضري المستدام ومتطلبات الحياة الحديثة، ويفتح آفاقًا جديدة للشراكات المستقبلية، ويعزّز

استثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، إلى جانب تقديم مساحات مجتمعية نابضة بالحياة تلبّي

احتياجات السكان وتساهم في رفع جودة الحياة. ويمثل بوليفارد السمو مشروعًا رائدًا بتصميمه الفريد ورؤيته المتكاملة؛

«ليقا للتأمين» تتوج بجائزة «شركة التأمين للعام 2025»

مسقط- الرؤية



التأمين للعام» لحظة فخر كبيرة لنا جميعًا. فهذه الجائزة تعكس الجهد المتواصل الذي يبذله فريق العمل، والثقة الغالية التي يضعها عملاؤنا في خدماتنا كل يوم». وأضاف: «ندرك في ليقا للتأمين أن كل وثيقة نحمل مسؤوليتها تمثل راحة بال لشخص أو عائلة أو مؤسسة. وهذا الإحساس بالمسؤولية هو ما يدفعنا للابتكار وتطوير خدماتنا باستمرار. يشرفنا هذا التكريم، ومنحنا دافعًا أكبر للاستمرار في حماية ما يهم عملائنا وضمان وجودنا إلى جانبهم في كل لحظة مهمة». وبينما تحتفي ليقا للتأمين بهذا الإنجاز المتميز، تواصل العمل وفق رؤية واضحة لتقديم حلول تأمينية موثوقة وشاملة، بمستوى من الجودة يعكس التزامها بخدمة عملائها في جميع أنحاء السلطنة.

الدولية. وأشادت لجنة التحكيم بالخدمات الاستثنائية التي تقدمها ليقا للتأمين، ومحفظة المنتجات الشاملة وتجربة العملاء المتميزة، إضافة إلى مرونتها التشغيلية ووضوح نهجها الاستراتيجي، مما جعلها واحدة من أكثر شركات التأمين ثقة واستعدادًا للمستقبل في المنطقة. وتُعد جوائز مجلة الأعمال الدولية من أبرز الجوائز العالمية التي تكرم المؤسسات الرائدة ذات الرؤى الواضحة والالتزام المستمر بالتميز. وتتمتع المجلة بقاعدة قراء واسعة تتجاوز ٥٠٠٠٠ مشترك، تضم كبار المستثمرين، وصناع القرار، ومسؤولي الجهات الحكومية، مما منحها مكانة مرموقة في الأوساط المالية والاقتصادية الدولية. وقالت هناء الهنائية الرئيس التنفيذي لشركة ليقا للتأمين: «يعد فوزنا بلقب «شركة

حصلت شركة ليقا للتأمين، الرائدة في قطاع التأمين بالسلطنة، على جائزة «شركة التأمين للعام ٢٠٢٥» وذلك ضمن جوائز مجلة الأعمال الدولية، في إنجاز يعكس مكانتها الريادية والتزامها المتواصل بالتميز والابتكار ووضع العمل في صدارة أولوياتها، انسجامًا مع توجهات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». ويأتي هذا التتويج خلال عام شهد خطوات استراتيجية ناجحة؛ حيث واصلت ليقا للتأمين تعزيز عملياتها الأساسية، وتطوير قدراتها الرقمية، وترسيخ نهج يركز على خدمة العملاء، مما أسهم في رفع معايير القطاع داخل السلطنة وعلى مستوى المنطقة. وتُجسد هذه الجائزة قوة الاستراتيجية التي تتبناها الشركة، وثباتها في تنفيذ خطتها، إلى جانب الجهود الكبيرة التي يبذلها فريق العمل على جميع أصعدة الأعمال. كما تؤكد قدرة ليقا للتأمين على تقديم حلول تأمينية موثوقة وشاملة تلبّي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء. وأقيم حفل توزيع الجوائز في السابع من ديسمبر بفندق أتلانتس- النخلة في دبي، بحضور نخبة من المستثمرين ورواد الأعمال وكبار التنفيذيين من مؤسسات عالمية رائدة. ويعكس هذا التكريم الحضور المتنامي لشركة ليقا للتأمين إقليميًا والدور المتصاعد الذي تؤديه على الساحة

اتفاقية بين «الوطنية للتمويل» و«Divers Planet» لتعزيز امتلاك القوارب الصديقة للبيئة

مسقط- الرؤية



وتجسّد هذه الاتفاقية إيماننا بالشراكة مع الجهات التي تتوافق أهدافها ومنهجياتها مع التزامنا العميق بالاستدامة البيئية. ومن خلال التعاون مع مؤسسات مثل Divers Planet التي تتعالج تحديات بيئية واقعية، نؤكد التزامنا بدعم حلول تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والممارسات المستدامة، وتعزيز بيئة وطنية مرنة وجاهزة للمستقبل.» وستعمل الوطنية للتمويل على تمكين العملاء من الحصول على تمويل مناسب لامتلاك القوارب الصديقة للبيئة، مما يساهم في تعزيز اعتماد التقنيات البحرية القائمة على الوقود البديل، والحد من الأثر البيئي للعمليات البحرية، إذ يساعد هذا التعاون في نشر

وقّعت الوطنية للتمويل - الشركة الرائدة في قطاع التمويل في سلطنة عُمان - اتفاقية استراتيجية معDivers Planet، الرائدة في توفير القوارب الصديقة للبيئة والتي تعمل بوقود مستخلص من زيوت الطهي المعاد تدويرها. وقع الاتفاقية كل من جندل بن هوبيس الجندل، رئيس التكنولوجيا المالية والتمويل التنموي في الوطنية للتمويل، ويحيى الهوي، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Divers Planet.

ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز الحلول البحرية المستدامة وتمكين العملاء من الحصول على خيارات تمويل مرنة لامتلاك القوارب الصديقة للبيئة من Divers Planet، مما يعكس التزام الوطنية للتمويل بالتمويل المسؤول الداعم لانتقال سلطنة عُمان نحو مستقبل أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الموارد، بما يتماشى مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وقال طارق بن سليمان الفارسي، الرئيس التنفيذي للوطنية للتمويل: «مع تزايد الوعي العالمي بالمسؤولية البيئية، تتزايد الحاجة إلى مساهمة المؤسسات في دعم مسار التنمية المستدامة. وفي الوطنية للتمويل، نعتبر الوعي البيئي مبدأً أساسيًا يُوجّه بناء القيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة والمجتمع،

البنك الأهلي يستعرض مبادرات المسؤولية الاجتماعية والابتكار المجتمعي



مسقط- الرؤية

استضاف البنك الأهلي اللقاء الإعلامي السنوي في نسخته الثانية في المبنى الرئيسي بالوطية، بحضور مجموعة من الإعلاميين والصحفيين من مختلف وسائل الإعلام في سلطنة عُمان، إذ شكّل اللقاء منصة استثنائية تؤكد التزام البنك بدوره الاجتماعي، وتبرز الإعلام كشريك فاعل يساهم في خدمة المجتمع ودفع مبادراته الإيجابية نحو تأثير ملموس ومستدام.

وألقت جمانة الهاشمية، مساعد المدير العام ورئيسة قسم التسويق والتواصل المؤسسي، كلمة رحبت فيها بالحضور، معبرة عن اعتزاز البنك بالشراكة المستمرة مع الإعلام باعتباره عمادًا أساسيًا في نقل رسائل البنك ومبادراته المجتمعية إلى الجمهور.

وأكدت الهاشمية أن الإعلام ليس مجرد ناقل للمعلومات، بل شريك استراتيجي يساهم في صياغة التجربة المصرفية

يعزز وعي المجتمع تجاه هذه الفئة ويشجع على إدماجها ودعمها بشكل أكبر. وفي نسخته الثانية، جاء اللقاء الإعلامي السنوي للبنك الأهلي نتيجة حرصه المتواصل على خدمة المجتمع وتعزيز مسؤوليته المجتمعية، ليصبح حدثًا متميزًا يجمع بين الرؤية الاستراتيجية السنوية والإبداع المجتمعي، ويؤكد ريادته في دعم المبادرات الاجتماعية وتمكين الإعلام ليكون شريكًا فاعلاً في خدمة المجتمع. واستعرض البنك خلال اللقاء مبادراته المتنوعة التي شملت دعم الأسر المعسرة، وتعزيز التعليم الدامج للطلاب المكفوفين، وتمكين المرأة، ورعاية الأسر ذات الدخل المحدود والأيام، إلى جانب مساهماته في المبادرات الرضائية ومبادرة العودة إلى المدارس، مجسدة بذلك رؤيته في أن يكون شريكًا فاعلاً في بناء مجتمع مزدهر، حيث يلتقي الطاء بالمسؤولية الاجتماعية لخدمة كافة فئات المجتمع.

الرواحي، مدير معهد عمر بن الخطاب للمكفوفين، والإعلامي سالم بن محمد العمري، مدير عام إذاعة الوصال، ومحمد بن حمود الجابري، الرئيس التنفيذي لشركة زمكان، وخالد العوض، المدير التنفيذي للتسويق في شركة مباشر. وناقشت الجلسة النقاشية مختلف السبل الكفيلة بتعزيز التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام والمؤسسات المصرفية ومنظمات المجتمع المدني، مؤكدة أهمية الدور المحوري للإعلام في دعم المبادرات المجتمعية وترسيخ مبدأ الشراكة المستدامة، حيث يساهم هذا التكامل في تحسين ظروف الفئات المستهدفة، والارتقاء بمستوى رفاهية المجتمع ككل. وسلّطت الجلسة الضوء على عدد من المبادرات الإعلامية الهادفة إلى مساندة شرائح مختلفة من المجتمع، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال إبراز قصصهم وتحدياتهم واحتياجاتهم، بما

بصورة حيّة وشفافة، ويعزز من أثر المبادرات المجتمعية على حياة الأفراد والمجتمع بأسره، مسلطة الضوء على الدور المحوري للإعلام في دعم الابتكار وتشجيع المشاريع التي تركز على الثقة والمسؤولية المشتركة في بناء مجتمع مزدهر ومستدام. وتضمن اللقاء عرضًا بعنوان «كيف يصنع مشروع واحد اقتصادًا إبداعيًا» قدمه محمد بن حمود الجابري، الرئيس التنفيذي لشركة زمكان، حيث استعرض أهمية المشاريع الريادية في تعزيز الابتكار وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، مما يساهم في خلق فرص جديدة ويعزز من النمو الاقتصادي والاجتماعي. وفي إطار الحوار المفتوح، أقيمت جلسة نقاشية تحت عنوان «أثر الإعلام في تعزيز المسؤولية الاجتماعية»، شارك فيها المكمرة سناء بنت عبد الرحمن الخنجري، رئيسة مجلس إدارة جمعية الرحمة للأمومة والطفولة، وخالد

«مُزن» تطلق عروضاً للتمويل

السكني والشخصي

مسقط- الرؤية

أطلقت مُزن للصيرفة الإسلامية من البنك الوطني العُماني عروضاً حصرية للتمويل السكني والشخصي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بمعدلات ربح تنافسية وخيارات سداد مرنة تستمر لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛ حيث يستهدف العرض العملاء الجدد والحاليين في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

وقالت سلمية بنت عبيد المرزوقية مساعدة المدير العام ورئيسة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك الوطني العُماني: «نؤمن في مُزن للصيرفة الإسلامية، بأن احتياجات عملائنا المالية تتغير باستمرار، حيث نلتزم من جانبنا بتقديم حلول متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تقدم قيمة مضافة لهم وتلبي متطلباتهم، كما نسعى إلى تمكين العملاء من الاستثمار في مستقبلهم التعليمي، وتأمين المتطلبات الحياتية، وشراء أو تطوير منازلهم، أو إعادة هيكلة التزاماتهم بما يتماشى مع خططهم المالية طويلة الأجل ومبادراتهم وذلك من خلال عروض التمويل السكني والشخصي التي تتميز بمعدلات ربح جذابة ومرونة في الشروط.»

ويُتيح التمويل السكني للعملاء الاستفادة من فترات سداد أطول، وإجراءات سريعة، ومعدلات ربح تنافسية، ويشمل العرض الموظفين والعاملين



الأهلي الإسلامي
ahli islamic

استرداد نقدي
عند تحويل راتبك
للأهلي الإسلامي

20%



ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: **#مغردو_الرؤية**

سيف الهادي

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: “لو أنكم تتوكلون على الله حقّ توكله لرزقكم كما يرزق الطير؛ تغدو خماصًا وتروح بطائًا” التعلق بالله ثم الأخذ بالأسباب هو المعادلة الإيمانية التي تستديم الرضا وتحمي من القلق.



د. محمد الذهب

عندما كنت أدرس في الكويت وفي الصف الثاني ابتدائي كان معنا في الصف اثنان من الطلاب من الإخوة البدو الأول اسمه (خلاوي) لأنه ولد في سنة لم تأت بالمطر والثاني اسمه (دغيم) حيث كانت السماء مليدة بالغيوم وهكذا فالأسماء العربية أحياناً مرآة الطبيعة.



زكريا المحرمي

اليمن جارتنا ومنحدر أجدادنا، ومحافظة المهرة هي جبل السرة الذي يربطنا بجميع محافظات اليمن جنوباً وشمالاً، ونحن في عمان لا نندخل في الشؤون الداخلية للآخرين ولكن نقول لجميع القوى في اليمن الله الله في المهرة وأهلها.



الرؤية

www.alroya.om

الأحد ٢٣ من جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ الموافق ١٤ ديسمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢٤٥

تصدر عن مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

بريطانيا المنافقة تتحرّش بـ«الجنائية الدولية» لحماية ننتياهو

لندن هددت المحكمة بوقف التمويل
والانسحاب من «نظام روما»

بريطانيا أظهرت الالتزام بقرار المحكمة وفي
السر تدعم مجرمي الحرب

طلب إسرائيل بإلغاء المذكرات، «بعد أن رأى أن الرد الأولي كان ضعيفاً». كذلك، أوضح المدعي العام للجنائية الدولية أنه شكّل لجنة من خبراء القانون الدولي لتقييم اختصاص المحكمة وإمكانية محاكمة ننتياهو وجالانت و٣ مسؤولين من حماس.

وعبرت عدة دول أوروبية عن التزامها بقرار الجنائية الدولية ضد ننتياهو، مما أجبره على تفادي المرور في أجواء هذه الدول الأوروبية خوفاً من اعتقاله.

وإذا كانت بريطانيا، حاولت سرا إنقاذ ننتياهو فإنها لم تعارض علنا مذكرة توقيفه، بل أبدت احترام المحكمة وأكدت التزامها بميثاق روما الأساسي.

وفي وقت سابق، قال وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي إن لندن «ستتبع الإجراءات القانونية الواجبة» إذا زار ننتياهو البلاد.

وجاء ذلك تعليقا على إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق الأخير بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وردا على سؤال عما إذا كانت لندن ستنفذ أمر الاعتقال، قال لامي: «نحن موقعون على نظام روما، ودائما نلتزم بتعهداتنا بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي».

حركة حماس إلى قتل الأسرى الإسرائيليين. وفي مواجهته لدعوات تأجيل إصدار

مذكرة التوقيف، قال خان إنه أصّر خلال المكالمة على أنه لم تكن هناك أي

إشارة إلى استعداد الحكومة الإسرائيلية للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية

أو تغيير سلوكها. وكشف خان أنه أصّر على إرسال رد قوي من ٢٢ صفحة على

الرؤية- غرفة الأخبار

كشف المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان أن الحكومة البريطانية هددت بوقف تمويل المحكمة والخروج من نظام روما الأساسي الذي أنشأها، إن مضت في خططها لإصدار مذكرة توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ننتياهو.

وأشار خان في مذكرة قدمها للمحكمة دفاعا عن قراره بمحاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي ٢٣ أبريل ٢٠٢٤، إلى أنه تلقى اتصالا هاتفيا حازما من مسؤول بريطاني لم يكشف عن هويته. لكن تقارير إعلامية رجحت أن يكون المتصل وزير الخارجية البريطاني آنذاك، ديفيد كامبرون.

وأضاف خان أن المسؤول البريطاني اعتبر أن إصدار مذكرات توقيف بحق ننتياهو ووزير دفاعه السابق يواف جالانت أمر غير متناسب. وأوضح المدعي العام -وهو بريطاني من أصول باكستانية- أن التهديدات البريطانية لم تكن الوحيدة، فقد تلقى أيضا تحذيرات من مسؤول أميركي بأن إصدار مذكرات التوقيف سيؤدي إلى «عواقب كارثية».

وخلال مكالمة أخرى في الأول من مايو ٢٠٢٤، حذره السيناتور الأميركي ليندسي غراهام من أن تنفيذ المذكرات قد يدفع

«الانتظار الطويل» يحصد أرواح آلاف المرضى في غزة.. ومناشدات دولية لتسريع الإجلاء الطبي

نقص حاد في
الأدوية الأساسية
والمستلزمات
الطبية بالقطاع

إسرائيل تتعنت في
دخول المساعدات
والأدوية

16500 مريض
بحاجة إلى العلاج
خارج غزة

الرؤية- غرفة الأخبار

قالت منظمة الصحة العالمية إن ١٠٩٢ مريضاً في قطاع غزة توفّوا أثناء انتظار الإجراء الطبي بين يوليو ٢٠٢٤ و٢٨ نوفمبر الماضي، نتيجة الحصار الإسرائيلي المستمر وتداعيات الحرب على القطاع.

وأوضح ريك بيركورن، ممثل المنظمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تصريح للصحفيين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، أن هذه الأرقام تستند إلى الوفيات المبلّغ عنها فقط، مرجحاً أن يكون العدد الحقيقي أعلى بسبب صعوبات التوثيق.

وأشار إلى أن المنظمة دعت دولاً إضافية لاستقبال مرضى من غزة، وإعادة تفعيل عمليات الإجراء الطبي إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في ظل تدهور القدرات الصحية داخل القطاع.

وبين بيركورن أن ١٨ من أصل ٣٦ مستشفى، و٤٣٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية تعمل جزئياً، مع نقص حاد

في الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية، خصوصاً لعلاج أمراض القلب والأمراض المزمنة، مؤكداً أن إدخال الإمدادات الطبية ما زال طبيئاً ومعقّداً رغم تحسّن نسبي في الموافقات. وكانت أطباء بلا حدود قد طالبت في وقت سابق دول العالم باستقبال عشرات الآلاف من المرضى المحتاجين بشكل عاجل إلى الإجراء الطبي، مشيرة إلى وفاة مئات المرضى أثناء الانتظار.

وتقدّر منظمة الصحة العالمية أن أكثر من ٨ آلاف مريض جرى إجلاؤهم منذ بدء الحرب في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، فيما لا يزال أكثر من ١٦ ألفاً و٥٠٠ مريض بحاجة إلى علاج خارج القطاع.